MEU جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

إعداد

محمد نايف صنت العيباني

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الناصر ابراهيم نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

ديسمبر / 2010 م

تـفـويـض

أنا الموقع أدناه " محمد نـايف صنت العيبـاني" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : محمد نـايف صنت العيبـاني

التوقيع:

التاريخ: / 12 / 2010 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

وأجيزت بتاريخ 22 / 12 / 2010 م

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور	**رئيساً ومشرفاً**	الشرق الأوسط	....
الدكتور علي عبد الغني اللايذ	**عضواً**	الشرق الأوسط	....
الأستاذ الدكتور أحمد حسن الظاهر	**عضواً خارجياً**	الأردنية	....

شكر وتقدير

بعد أن وفقني الله بإكمال هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب البصمة الواضحة على هذا الجهد العلمي المتواضع أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور. وأتقدم بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة، كما أوجه شكري وتقديري إلى كل من عميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور محمد مطر وكذلك أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة رسالتي هذه وتحمل أعباء قراءتها وتقييمها، وتزويدي بآرائهم وملحوظاتهم التي ستسهم في تصويب أخطائها وتدارك ما قد يعتريها من أسباب الخلل والنقص. كما وأجد من الحق علي أن أتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف بالفضل لمن كانت لهم أيادٍ بيضاء في مساعدتي في إتمام هذا العمل وإخراجه على هذه الصورة فهم أصدقائي.

وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم ،،،

الباحث

الإهداء

تكاد تجف الكلمات المتناسقة والقافية.... لسرد إهداء في اسطر قليلة صافية

كلمات مختصرة لكنها من شدة الصدق وافية.... ينفجر نبع مكان الجفاف وتدب في القلم العافية

لك يا أبي

يا من بذلت كل ثمين في إنشائي وتعليمي

لك يا أمي

يا رمز الحنان والمحبة والعطاء الدافئ

لك يا زوجتي

يا من صبرت حتى رأت نجاحي

لكم يا إخوتي

يا من فرحتم بانجازي

إلى كل أحبائي وأصدقائي

إلى عشاق المعرفة والعلم

إلى كل من أسقاني قطرة من بحر العلم والمعرفة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

إعـداد

محمد نايف صنت العيباني

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الناصر إبراهيم نور

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (53) فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. تكونت عينة الدراسة من 24 مديراً يعملون في المصارف الكويتية بالإضافة إلى 272 موظفاً من العاملين في المصارف الكويتية و 31 مدققاً خارجياً من المكاتب التي تتولى تدقيق حسابات تلك البنوك.

وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة واحدة وتحليل التباين الأحادي One Way ANOVA واختبار Scheffee وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان أهمها:

1. تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بشكل متوسط. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

2. تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بشكل عالٍ. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

3. تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بشكل عالٍ. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

4. يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني وأخلاقياتة في ممارسة مهمامهم الوظيفية بشكل عالي. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

5. تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة بشكل عالٍ. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

6. تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها بشكل عالٍ. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

7. وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية (حقوق حملة الأسهم والمساهمين؛ المعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين؛ الإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها؛ قواعد العمل المهني وأخلاقياتة في ممارسة مهماتهم الوظيفية؛ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة؛ الوفاء بالالتزمات والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. تسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.

2. حث المساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.

ABSTRACT

The Extent of Kuwaiti banks Commitment in Applying the Principles of Corporate Governance

Prepared by:

Mohamad Nayef AL-Eybani

Supervised by:

Prof. Dr.

Abdul Naser Nour

The study aimed at revealing the Extent of Kuwaiti banks Commitment in Applying the Principles of Corporate Governance.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of 53 paragraphs to gather the study sample primary information. The statistical package for social sciences (SPSS) program was used to analyze the data and examine the hypotheses. The study sample consists of (24) managers, (272) employees, (31) External Auditors.

The study used many statistical methods such as mean; standard deviation; One Sample T Test; One Way ANOVA; Scheffee test. After performing the analysis to test the hypotheses; the study concluded that:

1. Kuwaiti commercial banks committed to against the rights of Stackholders and shareholders in medium. At the level of the categories covered in the study sample a class of directors is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

2. Kuwaiti commercial banks committed to the fair treatment of Stackholders and the shareholders are high. At the level of the categories covered in the study sample a class of directors is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

3. Kuwaiti commercial banks committed to fulfilling the requirements of the stakeholders associated with a high. At the level of the categories covered in the study sample a class of directors is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

4. Kuwaiti commercial banks board of directors highly committed to rules and ethics of professional functional work. At the level of the categories covered in the study sample a class of directors is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

5. Kuwaiti commercial banks highly committed to disclosure and transparency of the information published. At the level of the categories covered in the study sample a class of employees is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

6. Kuwaiti commercial banks highly committed to fulfill their social responsibilities towards the community and the surrounding environment. At the level of the categories covered in the study sample a class of employees is the most recognition of this commitment, while the category of external auditors are the least recognition.

7. There is significant statistical difference between the sample study about the extent of of Kuwaiti banks Commitment in Applying the Principles of Corporate Governance at level ($\alpha \leq 0.05$).

According to the findings of the study, the researcher list bellow the most important recommendations:

1. Facilitate the access of shareholders to information on the bank periodically , regularly and easily.

2. Urge shareholders to participate and vote in the General Assembly meetings fairly.

الـــفـــصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1): المقدمــــــة

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1-3): فرضيات الدراسة

(1-4): أهمية الدراسة

(1-5): أهداف الدراسة

(1-6): حدود الدراسة

(1-7): محددات الدراسة

(1-8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1-1): المقدمـــــة

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينيات إلى ظهور بعض المصطلحات المرتبطة بالممارسات المحاسبية مثل المحاسبة الإبداعية Creative Accounting؛ والمحاسبة البيئية Environmental Accounting؛ ومحاسبة الموارد البشرية Human Resource Accounting؛ وقد ساهمت هذه التحولات والانهيارات والفضائح التي حدثت في شركات أمريكية عملاقة مثل شركة أنرون للطاقة، والتي تبعها انهيار شركة ارثر أندرسون التي تمثل أكبر شركة تدقيق في العالم وذلك لثبوت تورطها بانهيار شركة أنرون انفة الذكر وغيرها من العوامل بظهور مصطلح الحاكمية المؤسسية Corporate Governance أو ما يسميه بعضهم حوكمة الشركات، الذي جاء الحل الأمثل لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي ترتبت عليه والتي طال تأثيرها أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى الى فقدان الثقة في إدارات ومجالس أدارات الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات الامر الذي أنسحب تأثيره على مدى إقبال المستثمرين للاستثمار في تلك الشركات.

وقد لاقت مبادئ الحاكمية المؤسسية تلقى اهتماماً متزايدًا في أقطار العالم ومن ضمنها دولة الكويت وذلك لما تقدمه من دورٍ في كفاءة اقتصادية عالية، ومعالجة المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة العليا في المصارف، مما يعيق تقدم هذه المصارف واستمراريتها (جبير، 2008: 18).

لهذا تعد الحاكمية نظاماً لإدارة المصارف وأحكام الرقابة عليها، مما يحقق أهداف تلك المصارف، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها.

هذا وتلعب صناعة الخدمات المالية دوراً هاماً فى تنفيذ وتطبيق مبادئ الحاكمية، وتطبيقها نظرا للدور الذي تقوم به المصارف فى توفير المصادر الأساسية لتمويل المشروعات في الاقتصاد القومي.

فمن المنظور المصرفي، يشمل نظام الحاكمية الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين. وبازدياد التعقيد فى نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم فى مجلس إدارة المصرف (المعهد المصرفي المصري، 2007: 1). لهذا فإن تحديد أهداف نظام الحاكمية المؤسسية يُمكن من (Gopalsamy, 1998: 3-23 ؛ Kannan, 2003:1):

1. حماية حقوق أصحاب المصالح وخاصة المساهمين بشكل مستمر وعلى المدى البعيد.
2. تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة الخاصة عن المؤسسة.
3. التأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي جيد داخل المؤسسة، بحيث يكون كل عضو في المؤسسة في مكانه المناسب، مع تحديد سلطاته ومسؤولياته.
4. تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس أو استيلاء المؤسسات الأخرى عليها.

5. المحافظة على السمعة الاقتصادية للمؤسسة أمام أصحاب المصالح كالمساهمين والموظفين والدائنين والمؤسسات الأخرى.

6. تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بواسطة تطوير سياسات وإجراءات مناسبة لنشاطات المؤسسة، تعمل من خلالها على خدمة البيئة المحيطة والمجتمع.

من هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من الجهود المبذولة في المصارف من قبل القائمين على العمل المصرفي فيها وذلك لتحقيق أهداف أصحاب المصالح على المدى البعيد إلا أن هناك العديد من الشكاوى والمقترحات من قبل كافة فئات المتعاملين مع هذه المصارف والمساهمين كافة لتحسين أدائها على المدى البعيد تتمثل في عدم الرضى حول السياسات المصرفية وسوء الإدارة العاملة في هذه المصارف. لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول إظهار المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية. ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. هل تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين ؟
2. هل تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين؟
3. هل تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها؟

4. هل يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني وأخلاقياتة في ممارسة مهامهم الوظيفية ؟

5. هل تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة ؟

6. هل تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها ؟

7. هل هناك إختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر مجموعات عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

(1-3): فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت الفرضيات الرئيسية التالية ؛ التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات:

الفرضية الاولى (HO_1)

لا تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الثانية (HO_2)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الثالثة (HO_3)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرابعة (HO_4)

لا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد العمل المهني واخلاقياتة في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الخامسة (HO_5)

لا تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية السادسة (HO_6)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية السابعة (HO_7)

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجموعات عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

(1-4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لمعرفة مدى امكانية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف الكويتية، وبشكل أكثر تحديداً يتوقع أن ينتج عن تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف الكويتية نتائج متعددة ومنها معالجة الممارسات الخاطئة.

وبما أن المصارف الكويتية تقوم بإدارة استثمارات كبيرة وامتلاكها وتحاول جاهدة تحقيق أعلى عائد لكي تضمن استمراريتها، والمحافظة على حقوق أصحابها.

لذلك لا بد من تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الكويتية، وهذه الدراسة بما ستكشف عنه من نتائج ستقدم خدمة حيوية لكل الفئات ذات المصلحة بنجاح المصارف الكويتية وتقدمها واستمراريتها

و يمكن لهذه النتائج كذلك أن تشكل إطارا عاماً لوضع نموذج للحاكمية المؤسسية الملائمة للتطبيق في المصارف الكويتية.

(1-5): أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

1. التعرف إلى أي مدى تلتزم المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.
2. التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المصارف الكويتية المرتبطة بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.
3. التعرف على معوقات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف الكويتية.

4. تقديم التوصيات المفيدة للمصارف الكويتية لتذليل العقبات أمام تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

5. التعرف على الاختلاف بين وجهات نظر مجموعات عينة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

(1-6): حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

الحدود البشرية: وتتضمن كل من العاملين في البنك والإدارة العليا للمصارف الكويتية، ومدققي الحسابات الخارجيين.

الحدود المكانية: المصارف الكويتية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي تم فيها إنجاز الدراسة وهي من شهر 5/ 2010 ولغاية نهاية شهر نوفمبر من نفس العام.

(1-7): محددات الدراسة

1. تطبيق الدراسة على مديري المصارف والعاملين فيها والمدققين الخارجيين لها، وبالتالي حساسية الدراسة كونها تخص قطاعا اقتصادياً هاماً من القطاعات العاملة بدولة الكويت.

2. طبيعة المؤسسات التي تم اختيارها عينة للدراسة والمتمثلة بالمصارف الكويتية.

3. عدم القدرة على استقصاء جميع آراء العاملين واقتصاره على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

(1 - 8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

الحاكمية المؤسسية: مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، ويمثل الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء (IFAC, 2003).

المصارف: مؤسسات مصرفية تقوم بالأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية هدفها تجميع الأموال والمدخرات ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء (الحسيني؛ والدوري، 2008: 6).

الإفصاح: عرض المعلومات في القوائم المالية كافةً وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضى بتوفير جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة (مطر والسويطي، 2008: 344).

الـــفـــصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2 - 1) : المقدمــــــة

(2 - 2) : الحاكمية المؤسسية

(2 - 3) : الحاكمية المؤسسية في المصارف التجارية

(2 - 4) : الحاكمية المؤسسية في دولة الكويت

(2 - 5) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2 - 6) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(2 - 1): المقدمـــــة

أصبحت الحاكمية من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضين وما زالت تقع حتى الآن مما تزيد من اهتمامات الدول والحكومات إلى دراسة هذه الانتكاسات المالية التي تعصف بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع والمحدود على حد سواء، وقد أدت هذه الانتكاسات إلى إهتمام كبير بموضوع الحاكمية ، فقد بدأ الاهتمام بالحاكمية بعد انهيار شركة Enron، وأزمة المدخرات فى الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات فى الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الأمريكية الحالية التي أدت إلى الركود الاقتصادي مما يدل على أهمية تطبيق قواعد الحاكمية.

إن تطبيق قواعد الحاكمية الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة فى الأسواق المالية، حيث تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين فى السوق المالي، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحاكمية كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم نقل أن لها دورا كبيرا فى اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه فى شركة معينة، ليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحاكمية من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني فى تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة (شحاتة، 2007).

(2 - 2): الحاكمية المؤسسية

يقصد بحاكمية الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدلالة Fairness وتهدف الحاكمية إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل (نور الدين؛ وناصر، 2005: 147).

كما تعرف الحاكمية بأنها حالة وعملية واتجاه، كما أنها نظام مناعة وحماية ضروري لضبط حركة واتجاه وسلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وهي بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، عبر عدة مراحل وتعتمد هذه العملية بشكل أساسي على الأخلاق والضمير، ويتضمن التعريف العديد من الجوانب لمفهوم الحاكمية (ميخائيل، 2005: 169):

1. **الحكمة**، ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
2. **الحكم**، وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
3. **الاحتكام**، وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
4. **التحاكم**، **طلباً** للعدلالة ومنعا لانحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أيضاً يمكن تعريف حاكمية الشركات بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق

خطط الشركة وأهدافها، وعليه فإن حاكمية الشركات تعني" النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسئول والمسؤولية (السريتي، 2005: 242).

وبشكل عام يشير مفهوم حاكمية الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين من ناحية أخرى) (فوزي، 2003: 3).

ويشير (الصياد، 2007) إلى أهم ما ذكر حول تعريف الحاكمية بأنها أحد العناصر التي تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية، والقدرة على المنافسة لدى الشركة، وهي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وهي الكيفية التي تدير الشركة نفسها به وهيكلة إدارتها العليا، وهي تصحيح وتصويب عمل إدارة الشركة بواسطة آليات رقابية داخل الشركة.

لقد بدأ الاهتمام بموضوع حاكمية الشركات Corporate Governance يأخذ حيزاً مهماً في أدبيات الاقتصاد منذ عام 1932، حيث كان كل من Means, Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة، والتي هي أهم آليات حاكمية الشركات لسد الفجوة التي يمكن حدوثها بين مديري الشركة ومالكيها من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل. ويمكن رصد أهم محطات تطور الحاكمية في الآتي (سعيد، 2005: 268) ؛ (السريتي، 2005: 237 ـــ 238) ؛ (مهران، 2005: 441 ـــ 442):

1. في عام 1976 تطرق كل من Jensen and Meckling إلى تعريف حاكمية الشركات في إطار مشكلة الوكالة Agency problem أي احتمالية تعارض مصالح إدارة الشركة مع مصالح المساهمين فيها، وخلصت نتائج الأبحاث المتعددة والمستمرة في هذا الشأن إلى أن التطبيق السليم للقوانين واللوائح التي تضمن الإفصاح وحقوق المساهمين تسهم في الحد من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح.
2. في عام 1980 تطرق Fama إلى مشكلة الوكالة، حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة.
3. في عام 1985 تأسست لجنة Tread wary Committee مع الانهيارات المالية في مجال مؤسسات الادخار والقروض الأمريكية، وأوضحت في تقريرها ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة للمراجعة ومراجعة داخلية أكثر موضوعية.
4. في عام 1992 قامت هيئة بورصة لندن بتكوين لجنة Cadbury Committee على إثر انهيار بعض الشركات ما بين الثمانينات والتسعينات في إنجلترا وامتزجت اللجنة نظام للمراقبة الداخلية من أجل منع أو خفض حدوث مثل هذه الخسائر.
5. إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حاكمية الشركات.
6. في عام 1998 أوضح Laporta, et..al أن إصدار التشريعات والقوانين ذات الصلة بحاكمية الشركات لها تأثير ملموس على كفاءة ممارسة حاكمية الشركات، ويرجع تسارع انتشار مصطلح الحاكمية، إلى الانهيارات المالية في بعض الدول والشركات، وأبرزها الكارثة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا (1997) ومسلسل سقوط العديد من الشركات الكبرى وانهيارها، منها شركة

Enron وشركة WorldCom وغيرها، تلك الأسباب وغيرها دفعت المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية إلى اعتناق مفهوم أوسع للحاكمية لا يقتصر على حاكمية الشركات تحديداً، بل ليمتد إلى حاكمية الاقتصاديات القومية بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

7. في عام 1999 وعلى المستوى الدولي أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرها بعنوان مبادئ حاكمية الشركات Principle of Corporate Governance تم تعديله في عام 2004، تبع ذلك توصيات لجنة بازل في ديسمبر 2006.

منذ العام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حاكمية الشركات، والأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات في ما بين منشآت الأعمال والحكومة. وقد زاد من حدة المطالبة بحاكمية الشركات، ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسية، فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارستها الاحتكارية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008).

إن من أسباب ظهور حاكمية الشركات كما يشير لها (الصياد، 2007) الفجوة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات؛ وحالات الفشل المؤسسي في روسيا وآسيا وأمريكا؛ والإخفاق في جذب رأس المال، مما يهدد كيانات الشركة ويجعلها عاجزة عن المنافسة؛ وعدم قدرة المستثمرين على تحليل فرص الاستثمار المحتملة ومقارنتها ؛ وعدم توافر الدقة ومعايير الشفافية والوضوح في إعداد

الحسابات الختامية. هذا بالإضافة إلى اتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، والتي ترتكز على الشركات الخاصة في تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة في النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ومن أبرزها أزمة دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت الأزمات بعد ذلك، ولعل أبرزها أزمة شركة انرون وورلدكم في الولايات المتحدة عام 2001، وبدأت مناقشة أوجه القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل الشركات، خاصة فيما يتعلق بدور المراجعين الماليين، ودور ومسؤوليات مجلس الإدارة (فوزي، 2003: 5 ــ 6).

تعتبر الحاكمية أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن أداء الشركات بأسلوب علمي وعملي، يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة، بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق، ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم (ميخائيل، 2005: 171). وبتطبيق معايير الحاكمية تتحقق المزايا التالية:

1. وضع منظومة للمحاسبة لجميع الأطراف المرتبطة بالشركة.

2. منع تعرض الشركة للكوارث.

3. رفع مستوى أداء الشركة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير الظروف الملائمة (الصياد، 2007).

4. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.

5. إيجاد حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة في متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة من خلال فرض الرقابة الفعالة على الشركة.

6. توفير مركز تنافسي للشركة قياسا بمثيلاتها في سوق رأس المال، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها في اجتذاب المستثمرين الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.

7. تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق رأس المال (بلال، 2005: 3 ــ 4).

8. إعطاء مزيد من الاهتمام بالقضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار.

9. تحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين، وتنمية الصورة الإيجابية عن الشركة سواء لدى العاملين فيها، أو لدى المتعاملين معها، أو عند المجتمع بصفة عامة (سعيد، 2005: 279).

(2 - 3): الحاكمية المؤسسية في المصارف التجارية

يعتبر مصطلح الحاكمية هو الترجمة المختصرة لمصطلح Corporate Governance وقد اقترح استخدام المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وأصبح المصطلح المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (يوسف، 2007).

وحول مفهوم الحاكمية في المصارف هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي ذكرت في هذا المجال، حيث ينظر إليه من عدة وجهات نظر مختلفة منها النظام الذي من خلاله يتم إدارة ومراقبة أعمال المصرف (Cadbury, 1992: 16). أما (خليل، 2005) فقد عرف الحاكمية بأنها نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمى إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقق منفعة مستخدميها. ويتضح من هذا التعريف الاهتمام بالجزء الخاص بالمعلومات المحاسبية وأهميتها وتحقيق الإفصاح عنها.

أما (حماد، 2005) فقد عرفها بأنها النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المصرف ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، وعرفها أيضاً بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) الحاكمية بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقول والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء (www.oecd.org).

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحاكمية تفرض تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة والموظفين بالإضافة إلي أصحاب المصالح الأخرى، وذلك للوصول إلي الأهداف والقيام بالرقابة على أداء العمل في المصرف.

ويرى (علي، 2007: 20) أنه يوجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حاكمية المصارف وتحدد مدى نجاح أو فشل الحاكمية في المصارف وهي كالتالي:

1. المساهمون، وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في المصرف وذلك في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضًا تعظيم قيمة المصرف على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
2. مجلس الإدارة، وهم يمثلون المساهمين وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، بالإضافة للرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للمصرف وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3. الإدارة، وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسئولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.

4. أصحاب المصالح، وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الاستمرار.

وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالمصرف أو الشركة، فهم الذين يقومون فعلاً بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا المساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة. فالعملاء هم الطرف الذي يشتري الخدمة أو المنتج، وبدونه لا داع لوجود شركة، لذا يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركًا لهذه الحقائق، وأن يتأكد من حسن إدارة الشركة لخدمة العميل وإرضائه، وأن يرسخ في الشركة أهمية العميل.

وبشكل عام فإنه يتضح أن هذه الأطراف تتأثر بالعلاقات فيما بينها في مجال تفعيل أطر ومبادئ الحاكمية في المصرف.

وعليه، فإن الدول والشركات التي تضعف فيها أساليب حاكمية المصارف تعتبر أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد فضائح وأزمات مالية، حيث أصبح من الواضح تماماً أن إدارة المصرف من خلال مفهوم الحاكمية يحدد بدرجة كبيرة مصير المصارف ومصير اقتصاديات الدول، في هذا العصر المسمى بعصر العولمة (عيسى، 2008: 1)

بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات والتكامل بين الأسواق المالية وأيضًا التحويلات في أشكال ملكية المصارف مع زيادة عدد المستثمرين زادت من الحاجة إلى قواعد حاكمية المصارف والتي يمكن من خلالها مساعدة المصارف وجذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، ويضاف لذلك أن المساهمة بتطبيق قواعد الحاكمية يحسن من إدارة المصارف من خلال (علي، 2007: 28):

- وضع استراتيجية المصرف.
- تحديد أهداف المصرف وكيفية تحقيقها.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفاعلية.

فقد أصبح المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحاكمية فأصبحت الأسواق التي تطبق مبادئ الحاكمية محط أنظار وجذب للمستثمرين بسبب أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد المالي والإداري فأخذوا يطالبون بالحاكمية قبل أن يقوموا باتخاذ قرار تمويل ودعم للشركات أو الدخول في الأسواق (حبوش، 2007).

هذا وقد ناقش العديد من الكتاب موضوع الحاكمية وأهميتها ومنهم (الهواري، 2006: 9) واعتبرها بأنها:

- نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- نظام رئيسي في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف.

وقد أشار (يوسف، 2007) في وصفه لأهمية الحاكمية أنها اكتسبت أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى منع

الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة .ويؤدى اتباع المبادئ السليمة للحاكمية إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

واعتبر (السعدني، 2007: 29) أهمية الحاكمية بأنها تكون في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، كما أنها تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد. وتعتبر إحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تطبيق الحاكمية هي ازدياد إتاحة التمويل.

وبناء على ذلك فإن الحاكمية تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون .وتتناول الحاكمية موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية (يوسف، 2007: 16).

وعليه، فإن أهمية الحاكمية تؤدي إلى تحسين فعالية الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الخاصة وتخفيض الإنفاق الحكومي، كما أن القيام بإزالة عوائق الاستثمارات الأجنبية سوف يخلق سوقًا تنافسية بحيث يؤدي إلى تشجيع المنشآت الوطنية، ونشوء سوق تتميز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات.

وهناك عدة أهداف تعمل الحاكمية على تحقيقها من أهمها (خليل، 2005: 16):

1. التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف.

2. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3. متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المصرف والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للمصرف.

4. عدم الخلط بين المهام الخاصة والمسؤوليات بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

5. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

6. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصارف.

7. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

تحقق الحاكمية العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يتعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن للحاكمية مزايا أهمها (سليمان، 2005):

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أم كبار مستثمرين وسواء أكانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءًا لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

وهناك عدة طرق يمكن لحاكمية الشركات أن تساعد بها الشركات والمصارف والاقتصاديات المحلية على جذب الاستثمارات، وان تدعم بها أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية (سوليفان، 2003: 3):

أولاً: الحاكمية تعمل على تحسين إدارة المنشأة من خلال مساعدة مديري الشركات على وضع استراتيجية سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة تدعو إليها حاجة المنشأة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء، وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

ثانياً: اتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام حاكمية قوي يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي، كما يساعد على اتخاذ الخطوة التالية واتباع إجراءات الإفلاس على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف منشآت الأعمال، تتسم بالعدالة مع كافة أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين، وأصحاب المصرف، والدائنين.

ثالثاً: أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصالح مساهمي الأقلية عن طريق حاكمية الشركات، تمتعت بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة، وأكثر سيولة.

رابعاً: أن غرس ممارسات الحاكمية يؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة بدرجة كبيرة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي

خامساً: أن طلب الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة، وفي عمليات الشراء، وفي مختلف العمليات، يؤدي لمهاجمة الحاكمية في جانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ إن الفساد يؤدي إلى نفور المستثمرين وتجفيف موارد الشركة ومحو قدرتها التنافسية.

لقد ظهرت الحاجة إلي الحاكمية بسبب عدد من الأسباب والدوافع التي تنعكس أهميتها في الآتي (خليل، 2005: 15):

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف، ووسائل تحقيقها، ومتابعة الأداء.
- مراجعة القوانين الحاكمة وتعديلها لأداء المصارف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس إدارة المصرف والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للمصرف.
- زيادة وعي مسئولي الإدارة وأصحاب المصلحة بحاكمية المصارف.
- عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تعزيز المساءلة، وتقويم أداء الإدارة العليا.
- توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق ومصالح المصرف والمساهمين.
- تحقيق التكامل مع البيئة القانونية، والتنظيمية، والمؤسسية للمصرف.
- المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل، مع جلب للاستثمارات الأجنبية.
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح المصرف والمساهمة في تحسين أدائه في المدى الطويل.

يتضح مما سبق أن من أهم الدوافع لظهور الحاكمية هو القيام بفصل الملكية عن الإدارة وذلك يحقق مستوى عالٍ من الرقابة وتنظيم العمل داخل المصرف مع تعزيز مساءلة الإدارة العليا للمصرف، وذلك للحفاظ على أموال المساهمين وأصول المصرف.

ويرى (سليمان، 2006: 20) أنه لكي تتمكن المصارف من الاستفادة من مزايا تطبيق الحاكمية يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين خارجية وداخلية. **فالمحددات الخارجية** تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى، وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية.
- نظام مالي جيد، يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام.
- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين، في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

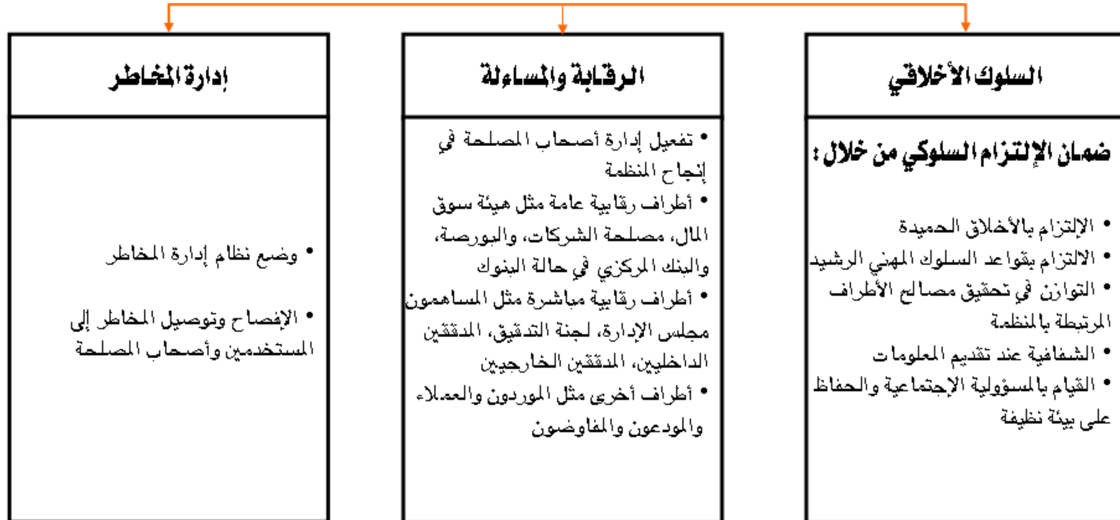
وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المصرف والشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

إما المحددات الداخلية فتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (أبو موسى، 2008: 26). وقد أشار (حسانين، 2009: 18) إلى المحددات الداخلية على أنها تتمثل في المساهمين، مجلس الإدارة والمديرون، أصحاب المصالح، المراجعة، طرق الإفصاح المحاسبي.

ويبين (حماد، 2008: 45) بأن ركائز حاكمية المصارف تتمثل في ثلاثة ركائز أساسية، وهي: السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، وتعتبر الركائز ذات أهمية كبيرة لما لها من تدعيم لحاكمية المصارف. ويتضح من خلال الشكل (2 ــ 1) تفريعات ركائز الحاكمية. حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي، ويتم تفعيل الركيزة الثانية والهامة للحاكمية وهي الرقابة والمساءلة من خلال عدة أطراف رقابية خارجية وداخلية، أما الركيزة الثالثة فهي إدارة المخاطر ونظام إدارة المخاطر وتتمثل في الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

الشكل (2 ــ 1)

ركائز حاكمية المصارف



تعتبر حاكمية المصارف منهجاً وأسلوباً يجب الالتزام به لتحديد المسؤوليات قدر الإمكان وخلق الطمأنينة لدى الغير خاصة أولئك الذين يتعاملون مع المصرف، وذلك لإعطاء فرصة لأصحاب المصالح كل حسب دوره وأهميته في وقف أي ممارسات خاطئة، ومن ثم العمل على تأكيد الالتزام بمبادئ الحاكمية والعمل على تطبيقها.

هذا وقد تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية موضوع الحاكمية من خلال عدة مبادئ عالجت في مضمونها العديد من القضايا الإدارية والفنية المرتبطة بأداء المصارف، ومن أهمها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007):

1. **وجود أساس لإطار فعال لحاكمية المصارف**

يعتبر هذا المبدأ هو الإطار العام لجميع مبادئ الحاكمية الأخرى، ويتناول تشجيع ووضع إطار لحاكمية المصارف وأثره على شفافية وكفاءتة السوق، وأن تكون متوافقة مع القوانين السائدة، وأن يتم تحديد توزيع المسئوليات من خلاله بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل المصرف. ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحاكمية المصارف، فإن الأمر يستلزم وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المتعاملين الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم هذا الإطار عناصر تشريعية وتنظيمية، وترتيبات للتنظيم الذاتي داخل المؤسسة. ويتضمن هذا المبدأ على عدد من بعض الضوابط والإيضاحات الفرعية اللازمة لتحقيق الإطار اللازم والفعال للحاكمية المصرفية، وهي (www.cipe.org):

- يتم وضع إطار الحاكمية بهدف التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة الأسواق، وخلق الحوافز للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.
- أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحاكمية ضمن اختصاص تشريعي ومتوافقة مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- وجود توزيع للمسئوليات بين مختلف الجهات في المصرف، محدد بشكل واضح والتي تضمن خدمة المصلحة العامة.
- أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، على أن تكون أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب.

لذلك فإن من مهام إدارات المراجعة الداخلية هو التحقق من الحفاظ على سير العمليات وفق القوانين السائدة في المصرف، مع مراجعة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية للحاكمية، وتشجيع شفافية وكفاءة الأداء مع ضمان الالتزام بكافة الضوابط والإجراءات التي تنطوي عليها مبادئ حاكمية المصارف.

2. **المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية**

وذلك بوجوب توفر الحماية للمساهمين والمحافظة عليهم، وتسهيل ممارسة حقوقهم. إذ يتمتع المستثمرون في الأسهم بحقوق ملكية معينة .وبالتالي فإن السهم الذي يمثل حصة ملكية في إحدى المصارف يتم تداوله بيعاً وشراءً أو تحويله، كما أن أسهم الملكية تخول للمستثمر الاشتراك في أرباح المصرف، مع التزام محدود بقيمة استثماره، بالإضافة إلى أن ملكية سهم واحد تعطي الحق للمساهم في الحصول على المعلومات التي يريدها عن المصرف، والحق في التأثير في قرارات المصرف من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت فيها. ويمكن اعتبار أن حقوق المساهمين تشمل حقوق أساسية مثل حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، وإدخال تعديلات على حركة المعاملات في المصرف، والموافقة على العمليات الاستثنائية، بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأساسية الأخرى التي يقرها قانون المصارف واللوائح الداخلية في كل مصرف.

ولتطبيق هذا المبدأ، فإن الأمر يتطلب مراعاة الإيضاحات الفرعية التالية (نبيل، 2008: 6):

أ. **مراعاة الحقوق الأساسية للمساهمين في المصرف من خلال التالي:**

- طرق تسجيل الملكية، مع القدرة على نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

- الحصول على المعلومات الخاصة بالمصرف في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على حصص من الأرباح.

ب. يكون للمساهمين الحق في المشاركة والحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في المصرف مثل:

- القيام بتعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الهامة للمصرف.
- الترخيص بإصدار أسهم إضافية.
- العمليات الاستثنائية، أو أية تعاملات مالية غير عادية.

ج. أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وينبغي أن يحاطوا علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين، والتي تتضمن بعض قواعد التصويت التي يجب أن يتم التعرف عليها كالتالي:

- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بكل من تاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفى الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في حدود معقولة.

- تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحاكمية المصارف مثل ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وانتخابهم ، وتحديد مكافآتهم، بالإضافة إلى كبار المدراء التنفيذيين في المصرف.
- أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصياً أم غيابياً.
- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي منحت لبعض المساهمين والتي تمكنهم من الحصول على درجة من السيطرة.

د. السماح للأسواق المالية بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية من خلال تطبيق واضح والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة ملكية أسهم المصارف، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات، وبيع حصص جوهرية من أصول المصرف، حتى يتمكن المستثمرون من فهم حقوقهم والملجأ القانوني لهم، وينبغي أن تتم هذه العمليات بأسعار شفافة وفى ظل شروط عادية تحمى حقوق كافة المساهمين وفقا لطبقاتهم.

ه. العمل على تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين.

يتضح مما سبق أن هناك تخوفاً من قبل صغار المساهمين في المصارف من إجراءات وتعاملات مجلس الإدارة، لذلك يأتي هذا المبدأ لتوفير الحماية للمساهمين من تلك التعاملات، وحسب الدراسة التي قام بها اتحاد المصارف العربية في عام 2007 والتي توصلت إلى أن هناك مستوى جيداً من المعاملة المتساوية للمساهمين، مع أن هناك بعض المصارف تحتاج إلى عدد من السياسات بخصوص مساهمي الأقلية، وهذا ما يطرحه هذا المبدأ من توفير الحماية للمساهمين وحماية أصحاب المصالح مع تسهيل ممارسة حقوقهم، ويعتبر المبدأ التالي المكمل لذلك من خلال ضمان القيام بالمعاملة المتساوية للمساهمين.

3. **الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين**

وذلك من خلال ضمان التأكيد على المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بحيث تتاح الفرصة لهم من الحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم. من المعلوم أن ثقة المستثمرين سوف تتعزز شعورهم بأن رأس المال الذي يقدمونه ستتم حمايته من إساءة الاستخدام من قبل مديري المصرف، أو مجلس الإدارة، أو من قبل المساهمين ذوي النسب العالية، حيث قد يعمل هؤلاء على زيادة مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين ذوي النسب الصغيرة، وإحدى الطرق التي يمكن للمساهمين أن ينفذوا بها حقوقهم هي قدرتهم على اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية ضد إدارة المصرف ومجلس الإدارة (www.cipe.org). ويتضمن هذا المبدأ عدد من الإيضاحات الفرعية أهمها (حماد، 2007: 25):

أ. القيام بمعاملة كافة المساهمين في جميع المستويات معاملة متساوية. أي:

- يجب أن تكون لكافة المساهمين نفس الحقوق، وينبغي لهم الحصول على المعلومات المتعلقة العادلة المتساوية للجميع، وأن تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة كافة الطبقات من الأسهم التي تتأثر سلبا نتيجة للتغيير.
- حماية مساهمي الأقلية من عمليات الاستغلال التي يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة، مع توفر وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال.
- ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فرز أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيدين من ملكية الأسهم.
- القيام بإلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.

- السماح للعمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة للمساهمين أن يحصلوا على معاملة متساوية .وينبغي ألا تؤدي إجراءات المصرف إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر.

ب. ينبغي الطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالمصرف الإفصاح عما إذا كانت لديهم سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس المصرف بطريق مباشر.

4. دور أصحاب المصالح في حاكمية المصارف

وهنا من المفترض أن يتم الاعتراف في حاكمية المصارف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، مع القيام بتشجيع التعاون النشط بين المصارف وأصحاب المصالح في زيادة الاستثمارات مع خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. ولذلك فإن هناك اهتمام من قبل القائمين على حاكمية المصارف بتأمين تدفق رأس المال الخارجي إلى المصرف سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وتهتم حاكمية المصارف كذلك بإيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح في المنشأة على القيام بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي الخاص بها وفقًا للمستويات الاقتصادية المثلى. وعليه فإن القدرة التنافسية ونجاحها هو نتيجة لعمل الفريق الذي يقدم الإسهامات من الموارد المختلفة والتي تتضمن، المستثمرين، والعاملين، والدائنين، والموردين، وينبغي على المصارف أن تعترف بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل أحد الموارد القيمة لبناء شركات تنافسية ومربحة، ومن ثم فإن المصالح طويلة الأجل تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة بين أصحاب المصالح المختلفة.

وينبغي في إطار الحاكمية أن يعترف بأن مصالح المصرف تجري خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح وإسهامهم في نجاح المصرف في الأجل الطويل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007). ولتطبيق هذا المبدأ فإن الأمر يتطلب مراعاة بعض الإيضاحات الفرعية التالية (سوليفان، 2003: 150):

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشؤها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة.
- حماية القانون لحقوق أصحاب المصالح، وإتاحة الفرصة لهم في الحصول على تعويض في حالة انتهاك أي حق من حقوقهم.
- السماح بوضع آليات لتحفيز العاملين على تحسين الأداء مع وجود نظام للحوافز وربط المكافآت بمستوى الأداء، أو تحفيزهم من خلال تملك أسهم بالمصرف.
- عند قيام أصحاب المصالح بالمشاركة في عملية الحاكمية، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي والمناسب.
- ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.
- العمل على استكمال إطار حاكمية المصارف بإطار فعال وكفء للإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

يتضح من خلال ماسبق أنه يتم تناول دور أصحاب المصالح من خلال التركيز على احترام المصالح وفقاً للقانون أو الاتفاقات، مع التعويض في مقابل انتهاك الحقوق، وتطوير الآليات المشاركة، وإمكانية الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بدون نقص أو تأخر في المعلومات.

5. **الإفصاح والشفافية**

يتعلق هذا المبدأ بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمصرف بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحاكمية المصارف.

لذلك يعتبر وجود نظام إفصاح شامل يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على المصارف القائمة ، والذي يعتبر أمراً رئيساً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة .وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة والنشيطة أن الإفصاح يمكن أيضاً أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك المصارف وحماية المستثمرين، ويمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال. وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يسهم في السلوك غير الأخلاقي وفي ضياع نزاهة السوق وبتكلفة كبيرة ليس بالنسبة للمصارف ومساهميها فحسب، بل وللاقتصاد في مجموعه أيضاً. ويقوم المساهمون والمستثمرون المحتملين بالوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها كي يقوموا مدى إشراف الإدارة وبهذا يمكنه من إتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم المصرف، والملكية، وتصويت الأسهم. ويؤدي عدم كفاية المعلومات أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل، وزيادة تكلفة رأس المال، وينشأ عنه ضعف في تخصيص الموارد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007). كما يتضمن هذا المبدأ عدداً من الإيضاحات الفرعية أهمها (حماد، 2007: 44):

أ. يجب أن يتضمن الإفصاح في المصرف على المعلومات التالية:

- النتائج المالية ونتائج العمليات وأهداف المصرف.

- ملكيات الأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في المصرف.
- العمليات المتصلة بالأطراف العاملة في المصرف، مع توضيح للمخاطر المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح.
- هياكل الحاكمية وسياساتها ، وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحاكمية المصرف والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

ب. إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي والإداري.

ج. القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل وكفء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم لمجلس الإدارة والمساهمين أن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء المصرف في كافة النواحي المالية والمادية الهامة.

د. يجب على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

ه. ينبغي توفير قنوات لنشر المعلومات لكي يتمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبتكلفة عملية وعلى نحو عادل.

و. ينبغي استكمال إطار حاكمية المصارف بمنهج فعال يتناول تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها

المستثمرون بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدى إلى الإضرار بنزاهة ما يقدمونه من تحليل أو مشورة.

وعليه يتضح أن مبدأ الإفصاح والشفافية ينطوي على عدة أمور أهمها الإفصاح عن السياسات المتبعة، والقيام بالمراجعة الخارجية من قبل مراجع مستقل ومؤهل مع قابليته للمساءلة، وتوفير المعلومات للمساهمين والقيام بوضع منهج فعال لإطار الحاكمية في المصرف.

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة**

تتعلق هذه المسؤوليات بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمصرف، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة المصرف، مع محاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام المصرف والمساهمين.

وبذلك فإن إطار حاكمية المصارف يحدد الخطوط الإرشادية العامة لتوجيه المصارف توجيهاً استراتيجياً، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية (نبيل، 2008: 9)

أ. على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على تحقيق أفضل مصلحة للمساهمين مع العناية الواجبة، وأن يقوم المجلس بتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ب. على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، ويأخذ ايضاً في الاعتبار مصالح أصحاب المصالح في المصرف واهتماماتهم.

ج. ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن التالي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007):

- استعراض إستراتيجية المصرف وتوجيهها ، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء المصرف، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.
- الإشراف على فعالية ممارسات الحاكمية وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات كبار التنفيذيين بالمصرف، والإشراف عليهم مع استبدالهم إذا لزم الأمر، والإشراف على تخطيط تداول المناصب.
- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح المصرف والمساهمين في الأجل الطويل.
- يجب أن تتم عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه بشكل رسمي، وذلك لضمان الشفافية في العمل المصرفي.
- العمل على مراقبة أي تعارض محتمل قي مصالح إدارة المصرف، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك آليات الأطراف ذات صلة القرابة.
- ضمان نزاهة حسابات المصرف، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة، مع الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات بالمصرف.

د. يجب على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل علي شئون المصرف وذلك من خلال (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007):

- قيام مجالس الإدارة بتكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي المصرف ذوي القدرة علي ممارسة الحكم المستقل للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية :ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية، ترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة، يجب علي مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد، وأن يفصح عن صلاحياتها وتشكيل عملها وإجراءاتها.
- ينبغي أن تكون لدي أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم بمسؤوليتهم بطريقة فعالة. وذلك من خلال أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

يتضح من عرض مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة أن هناك خطوط عريضة يجب العمل عليها لكي تتحدد مسؤولياته ومن أهمها العمل وفقًا للمعلومات الكاملة، والمعاملة العادلة للمساهمين مع تطبيق المعايير الأخلاقية والحكم الموضوعي المستقل مع تحديد الوقت المناسب إتاحة المعلومات.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكن وصف المبادئ بأنها تتسم بالشمولية حيث إنها غطت أهم الجوانب الأساسية لنجاح أي مصرف، كما يمكن القول إن تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع يترتب عليها العديد من النتائج الإيجابية من أهمها إحكام الرقابة على أداء مجالس الإدارات ومديري المصارف، وحماية حقوق المساهمين خاصة حقوق الأقلية منهم وتوفير كافة السبل للقيام بالدور المطلوب منهم، وإعطاء أصحاب المصالح من الموظفين، والموردين، والعملاء، وغيرهم من الفئات ذات العلاقة دورا في حياة المصرف، مع التأكيد على المصارف بضرورة تطبيق الأساليب والأدوات المالية والمحاسبية المعتمدة دوليا وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية.

(2 - 4): الحاكمية المؤسسية في دولة الكويت

تتبع دولة الكويت سياسة تجارية حرة في ظل نظام إقتصادي حر، كما تحتفظ بعلاقات تجارية مع أغلب دول العالم، وذلك بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو النظام السياسي لهذه الدول، إضافة إلى ان دولة الكويت عضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية.

وقد تأثرت دولة الكويت بطابع النظام القبلي في الحياة السياسية والعامة في الدول الخليجية، فظهرت بعد الطفرة الإقتصادية التي شهدتها المنطقة شركات عائلية احتكرت العمل التجاري، وأتاحت لها الحكومات إحتكار التمثيل التجاري لشركات ووكالات عالمية ذات شهرة واسعة. وبسبب النزعة الاستهلاكية السائدة في البلدان الخليجية والإقبال على المنتجات العالمية فقد توافرت سيولة هائلة لدى الكثير من العائلات التجارية، مما أعطى بعضها فرصة أن تستثمر في قطاعات اخرى، أهمها القطاع العقاري او الصناعي، وأضحت بذلك هذه الشركات تسيطر على معظم الأعمال في الإقتصاديات الخليجية. وتواجه الشركات العائلية مؤخراً وخصوصاً الصغيرة منها اخطاراً عدة في منطقة الخليج بسبب التحولات الاقتصادية العالمية والسوق الحرة والخصخصة.

بنظرة سريعة على القوانين واللوائح المنظمة للنشاط التجاري بشكل عام، نجد أن مفهوم حوكمة الشركات لم يلق بدولة الكويت الاهتمام الذي يستحقه، ويتبين ذلك من تقصير المشرع الكويتي في تنظيم الكثير من المسائل الأساسية في مفهوم الحوكمة، ومنها (الدوسري، والخشاوي، 2005):

- توفير الحماية الكافية لحقوق المساهمين، مما ترتب عليه ضعف بين في الجمعيات العامة للشركات.
- عدم وضوح مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، كذلك قانون الشركات الكويتي والقوانين الأخرى ذلت العلاقة لم تلزم الشركات بدرجة الإفصاح والشفافية المتبعة في الكثير من الدول المطبقة لمفهوم الحوكمة.
- عدم اتباع النظم المحاسبية الصارمة المعمول بها دولياً مما ترتب عليه ضعف تقارير مراقبي الحسابات.
- لا تملك الاجهزة الرسمية المخولة بالرقابة على نشاط الشركات، وهي وزارة التجارة ممثلة بإدارة الشركات المساهمة، والتأهيل الكافي للقيام بدورها الرقابي المهم.

(2 - 4): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(أ) الدراسات العربية

ـ دراسة (مطر ونور، 2007) بعنوان "**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكميه المؤسسية: دراسة تحليليه مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**". هدفت إلى البحث عما إذا كانت الشركات المساهمة العامة تلتزم بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية وتم اختيار الشركات المساهمة العامة في القطاعين المصرفي والصناعي كعينة للدراسة من خلال استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من الأدب النظري والدراسات السابقة والدراسات الميدانية من خلال المقابلات الشخصية مع

بعض المسئولين إضافة إلى تصميم استمارة استبانه تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوى وضعيف جدا، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط وهذا مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي .أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فيترسخ بشكل رئيسي في مجالين هما : عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني ، وبعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها. وبلجوء البعض من إدارات تلك الشركات لاستعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود. في ضوء ذلك قدم الباحثان مجموعة من التوصيات لعل أهمها أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به. هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين وذلك على غرار لجانا التدقيق المتواجدة فيها حاليا.

ــ دراسة (حبوش، 2007) بعنوان "**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة**". هدفت إلى الوقوف على مدى التزام الشركات المساهمة الفلسطينية المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات، ومدى مساهمة كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية وكذلك دور أصحاب المصالح في تطبيق حوكمة الشركات، وقد تم استخدام الاستبانة

كأداة للدراسة، وحدد مجتمع الدراسة في مجموع الشركات الفلسطينية المساهمة المسجلة بسوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (36) حتى تموز/يوليو 2007. وتوصلت الدراسة إلى التزام الشركات الفلسطينية بمبادئ حوكمة الشركات مع أن التزام الشركات جميعها كوحدة واحدة هو بمستوى متوسط، ويتفاوت مستوى الالتزام من مبدأ لآخر.

ـ دراسة (متولي، 2006) بعنوان "**دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية**". هدفت إلى البحث عن فجوة الحوكمة الموجودة في قانون الشركات السعودي مقارنة بالمعايير الدولية للحوكمة، محاولة تحديد الملامح المحاسبية لهذه الفجوة، وأيضاً تلمس أوجه إجراء مقابلة بين حوكمة الشركات وفقًا لنظام الشركات السعودي والمعايير الدولية بهدف تحديد الفجوة بينهما وتحديد الملامح المحاسبية لهذه الفجوة والبعد الرقابي. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تقدماً ملموساً في جانب حوكمة الشركات السعودية رغم وجود العديد من الفجوات التي لابد من تعزيزها، منها إبراز دور الأعضاء غير التنفيذيين والمجالس الرقابية، كذلك فإن جانب المراجعة يحتاج بدوره إلى التعزيز من خلال التركيز على عملية إدارة المخاطر ومتابعة القرارات الإستراتيجية للشركة ومتابعة تنفيذها، كذلك وإلى جانب الشفافية والإفصاح تبقى المعايير والقواعد المنظمة لها غير واضحة وغير كافية.

ـ دراسة (الرحيلي، 2008) بعنوان "**لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية**". هدفت إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية، والتطبيقية، والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية. وقد بينت

الدراسة أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة المنظمات، ويهدف إلى حماية حقوق حاملي الأسهم، والمساواة بينهم، وتحقيق العدلالة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعا، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم وحقوقهم. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات جادة للتعريف بهذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع .كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً مهما في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

ــ دراسة (دهمش، والهنيني، 2008) بعنوان "**تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني**". هدفت إلى تطوير نظام للحاكمية المؤسسية يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمية المؤسسية، ودراسة مدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية المطبق بالشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر كفاءة النظام على استقلالية مدقق الحسابات. ولتحقيق ذلك ثم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة التي بلغت (120) مدققا ممارسا للمهنة، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين. ونتيجة لتحليل مفردات الاستبيان، تم التوصل إلى أنه يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمية المؤسسية، وأنه يهتم بدراسة كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية وتقييمه للشركة موضع التدقيق، والتي تؤثر إيجابا على استقلالية مدقق الحسابات، كما تم التوصل الى أهداف ومقومات ومبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المعززة لاستقلالية مدقق الحسابات من وجهة نظر المدقق .وقد

أوصت الدراسة بتعديل القوانين والتشريعات الحالية كقانون الشركات وقانون هيئة الأوراق المالية ، بحيث يتم استحداث مواد خاصة تُعنى وتوصي بدعم وتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، وضرورة التركيز على استقلالية أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، والفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، والاهتمام بتكوين لجان خاصة تعنى بالتدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية، وضرورة قيام المدقق بإبداء رأيه المهني حول الحاكمية المؤسسية للشركة من خلال تقريره السنوي باعتباره رأياً أساسياً في القوائم المالية.

ـ دراسة (جودة، 2008) بعنوان "**مدى تطبيق بنك فلسطين لمعايير الحوكمة الصادرة وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية**". هدفت إلى البحث عن مدى التزام بنك فلسطين بمعايير الحوكمة وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية وما صدر عن منظمة التنمية والتعاون في مجال الحوكمة، تهدف الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحوكمة وأهميتها OECD الاقتصادي وإدراك القائمين للمزايا التي تتحقق من خلال الالتزام بها وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال الحوكمة، خلصت الدراسة إلى أن هناك تطبيقاً لمبادئ الحوكمة وإدراك لأهميتها والسعي إلى متابعة أحدث الإصدارات في هذا المجال وتقيد بما يصدر عن سلطة النقد الفلسطينية من تعاميم تأتي في إطار تعزيز الحوكمة.

ـ دراسة (قباجة، 2008) بعنوان " **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**". هدفت إلى تقدير مدى ممارسة الشركات المساهمة الفلسطينية لحوكمة الشركات، بناء على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OECD وتقييم أثر ذلك على الأداء المالي لتلك الشركات، كما هدفت إلى دراسة محددات توفير نظام حوكمة في فلسطين والمعوقات التي تواجه وجود بنية تحتية لترسيخ هذا النظام، وخلصت الدراسة إلى وجود أسباب عديدة تدعو

إلى تطبيق الحوكمة في الشركات، وأن مستوى الحوكمة لدى الشركات المساهمة الفلسطينية يعتبر جيد مقارنة بدول أخرى ولكنه لا يزال منخفضا كمؤشر ويعزى ذلك لأسباب عدة تتعلق بممارسات الشركات نفسها، وأن هناك دور مهم لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين وتقييم مدى التزامها بالمعايير المؤسسية.

ــ دراسة (جبير، 2008) بعنوان "**مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية**". هدفت إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، تكونت عينة الدراسة من 50% من مجتمع الدراسة بناءاً على عدد المنتسبين للنقابات المهنية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن نقابة المهندسين الأردنيين تلتزم بشكل عام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية؛ وأن نقابة المهندسين الأردنيين تلتزم بمستوى متوسط بالحفاظ على حقوق أعضائها وبمعاملتهم معاملة عادلة ومتكافئة؛ وتلتزم نقابة المهندسين الأردنيين بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بمستوى متوسط.

.

ــ دراسة (الطرمان، 2009) بعنوان "**دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**". هدفت إلى إظهار دور النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية. تكونت عينة الدراسة من 200 فرد موزعين على أعضاء مجالس إدارة الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، والمدققين الخارجيين، والمساهمين والمستثمرين أو الممولين. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها:

1. أن هناك دوراً ذا اهمية لتلك النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركات.

2. أجمع أفراد العينة أن للنظام المحاسبي المالي المتبع في تلك الشركات دوراً هاماً في توفير البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، ويوجد له أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق دور ومتطلبات الحاكمية الحاكمية المحاسبية.

3. أجمع أفراد عينة الدراسة بأن للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً ذا دلالة إحصائية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

4. إن لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية دور هام ذا دلالة إحصائية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

ــ دراسة (العزايزة، 2009) بعنوان "**مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**". هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والتي جاءت انسجاماً مع ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة المصارف، كما تهدف إلى الوقوف على مدى اهتمام القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة، انطلاقاً من إدراكهم للمزايا التي تتحقق نتيجة لتطبيقها والامتثال لها. تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس إدارات المصارف الفلسطينية، والمدراء العامون ونوابهم ومساعديهم، مسؤولي دوائر الامتثال ومساعديهم، المراجعين الداخليين ومساعديهم، والمراجعين الخارجيين، ومدراء الفروع، وتم توزيع عينة عشوائية مجملها (192). وقد خلصت

الدراسة إلى التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، وإن اختلفت في أولوية الالتزام للبنود المدرجة ضمن كل محور من محاور المعايير، وهذا أمر طبيعي، فهناك متطلبات إلزامية وأخرى إرشادات إضافية للحوكمة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك اهتمام من قبل القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة نتيجة لإدراكهم للمزايا التي تتحقق حال تطبيقها، وأنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة حول مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد يعزى (للمسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة والجنس).

ـ دراسة (أبو حمام، 2009) بعنوان "**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية**". هدفت إلى التحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المدر جة في سوق فلسطين للأوراق المالية .حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد ، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، تكونت عينة الدراسة من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المال ية العاملة في فلسطين والبالغ عددهم 150. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ

الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

(ب) الدراسات الأجنبية

ـ دراسة (Guenther,2001) بعنوان "**Effective Web Governance Structures**". هدفت إلى بيان أهمية تكوين هيكل نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، بهدف زيادة كفاءة إنجاز الشركة الامريكية لعملها، كما تناولت المبادئ الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس نظام حاكمية مؤسسية كفء لإحدى الشركات وهي:

1. وضع واتباع خطة تتفق مع أهداف المجموعات المختلفة في جميع المستويات الإدارية بحيث تشمل التوجهات الاستراتيجية للشركة وتساعد في اتخاذ القرارات.
2. اختيار مجموعة ممثلة من أعضاء مجلس الإدارة (لجنة الحاكمية المؤسسية) لتحديد أهداف الشركة وتحديد الفئات المخدومة داخلياً وخارجياً.
3. تعريف وثيقة الحاكمية المؤسسية التي تعمل على تحديد المهام والمسؤوليات المناطة بكل عضو في الشركة وعلاقاتهم مع الفئات الخارجية.
4. تعريف عمليات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالاتصالات والاجتماعات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من أجل مناقشة الأهداف والعمليات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

ـ دراسة (Doidge, et..al,2004) بعنوان " **Why do countries matter so much for corporate governance؟**". هدفت إلى تطوير نموذج عن كيفية أن خصائص الدولة من حيث قانون

حماية المستثمرين الصغار ومستوى الاقتصاد والتنمية المالية تؤثر على تكلفة الشركات والفوائد الناتجة، وذلك من أجل تطوير حاكميتها وشفافيتها. وهذا النموذج يركز على أصحاب المشاريع الذين يحتاجون إلى زيادة أرباحهم وذلك بتمويل فرص استثمار الشركة والذين يقررون ما إذا يقومون بالاستثمار بمستوى عالي للشركة وذلك من أجل التقليل من تكاليف الوكالات. وتبين أنه بإعطاء مستوى معين لحماية المستثمر في الدولة ازداد الإقبال على الاستثمار بميكانيكية الحاكمية، وأدى إلى التنمية الاقتصادية للدولة. وعندما تكون التنمية الاقتصادية ضعيفة يكون الإقبال على الاستثمار قليل لأن التمويل الخارجي يعتبر باهظ الثمن وسوف يكون تبني فكرة تطبيق ميكانيكية الحاكمية مكلف. وبتطبيق مستوى بيانات الشركات على الحاكمية المؤسسية الدولية ومستويات الشفافية على عينات

كثيرة من الشركات حول العالم تم إثبات النظريات التالية:

1. إن كل التغيرات في مستويات الحاكمية المؤسسية في الأقل يعود إلى خصائص هذه الدول فضلاً عن خصائص الشركات.
2. خصائص الشركات توضح المزيد من التغيرات في مستوى الحاكمية المؤسسية في أوروبا والدول المتقدمة.
3. للوصول إلى أسواق الرأسمالية العالمية تحفز الشركات لحاكمية مؤسسية أفضل ولكنها تقلل من أهمية قوانين حماية صغار المستثمرين الموجودين في الدولة.

ـ دراسة (Caylor,2004) بعنوان "**Corporate Governance and firm performance**".

هدفت إلى البحث عن العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة والأرباح المتحققة للشركات، والتي تعود بالفائدة على حملة الأسهم. بالإضافة إلى التعرف على فئات ومقاييس الحوكمه وهي مجلس الإدارة،

المراجعة، القانون الداخلي، مدير التعليم والتدريب، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيًا هي الأكثر ربحية والأكثر نفعًا لحملة الأسهم.

ـــ دراسة (Core, et..al, 2005) بعنوان " **Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: an Examination of Firm Operating Performance and Investors, Expectations?**". هدفت إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم ، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة ، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات محل الدراسة، وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف فى حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطاء توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشراً على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً فى تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

ـــ دراسة (Alexakis, 2005) بعنوان " **An empirical investigation of the visible effects of corporate governance**". هدفت إلى الربط بين العائد على الاستثمار وعدم ثبات الأسعار في الأسواق المالية مع إدخال الإطار القانوني المتعلق بالحاكمية المؤسسية للشركات، لعينة مكونة من (30) شركة مسجلة في سوق أثينا المالي. وكانت آلية تطبيق الدراسة بتقسيم العينة إلى ثلاثة عينات فرعية بالتاريخ الذي تم إدخال العينة في الأُطر القانونية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية للشركات. ومن خلال تطبيق المتوسطات بطريقة إحصائية بحتة على هذه العينات الفرعية الثلاث، وتقييم ما إذا كانت

العائدات وعدم ثبات الأسعار في السوق المالي قد تغيرت. وبتطبيق هذه الدراسة تم التوصل إلى أن عدم ثبات الأسعار، وقد تغير على العينات الثلاث في التواريخ المختارة وعلى الشركات الثلاثين.

ـ دراسة (Frank Yu, 2006) بعنوان " **Corporate Governance and Earnings Management**". هدفت إلى توضيح آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح" ، حيث تم اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لها حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة فى عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر، فى حين أنه فى حالة وجود حوكمة خارجية قوية فأن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيسي بين طرفي الملكية والحوكمة.

ـ دراسة (Ting, 2006) بعنوان " **When does corporate governance add value**". هدفت إلى بيان متى تضيف حوكمة الشركات قيمة للشركة. أجريت الدراسة في البيئة التايوانية خلال فترة الأزمة المالية من عام 1992 وحتى 2002 ، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود أثر إيجابي لنظم الحوكمة علي أداء الشركات، كما توصلت إلى أن تأثير نظم الحوكمة يكون أكبر تحت الظروف الاقتصادية غير المواتية وتكاليف الوكالة المرتفعة والهيكل التنظيمي الأكثرتعقيداً بالإضافة إلى أن آليات نظام الحوكمة تعمل بكفاءة وفاعلية عندما يكون المدراء لديهم قناعة بأهمية الحوكمة.

ـ دراسة (Union of Arab Banks, 2007) بعنوان " **Survey Results - Corporate Governance Survey of the Arab Banking Sector**". تناولت الدراسة موضوع حوكمة الشركات لقطاع البنوك العربية، وقد طبقت الدراسة على 67 مصرف من الدول العربية: قطر، عُمان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، الأردن، مصر، وتم توزيع استبانة على الإدارة العليا للمصارف، وتوصلت

الدراسة للنتائج التالية :يوجد لدى المصارف إطار عام وجيد لمبادئ وقواعد حوكمة المصارف، يوجد لدى المصارف سياسات مكتوبة وتعتبر مماثلة لمبادئ وقواعد الحوكمة، تضمن المصارف المعاملة المتساوية للمساهمين، مع حماية أصحاب المصالح، وتحتاج المصارف إلى بعض السياسات لحماية حقوق الأقلية، تتمتع المصارف بمستوى عال من الإفصاح للمعلومات المالية والمادية مع شفافية القوائم المالية التي تتماشى مع المعايير الدولية.

ــ دراسة (Ahn & Choi, 2009) بعنوان " **The role of bank monitoring in corporate governance: Evidence from borrowers' earnings management behavior**". هدفت الدراسة إلى إختبار دور الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في كوريا. بالإضافة إلى فحص الأثر المحتمل لرقابة البنك على السلوك الإداري. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن زيادة رقابة البنك تلعب دور مهم في الحاكمية المؤسسية للبنك.

ــ دراسة (Nolan, 2010) بعنوان " **The influence of western banks on corporate governance in China**". هدفت الدراسة إلى فحص أثر القوى المؤسسية على تبني الحاكمية المؤسسية في البنوك الصينية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها: أن للقوى المؤسسية أثر إيجابي ومباشر على الحاكمية المؤسسية للبنوك الصينية وكان من القوى الأكثر تأثيراً قوة حملة الأسهم والمالكين.

ــ دراسة (Pinto, et..al, 2010) بعنوان " **Bank Relationships and Corporate Governance: A Survey of the Literature From the Perspective of SMEs**". هدفت الدراسة

بشكل أساسي إلى معرفة أثر العلاقة بين علاقات البنك والحاكمية المؤسسية وأثرها على الاداء. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها: أن هناك أثر ذو دلالة معنوية للعلاقة الإرتباطية بين علاقات البنك والحاكمية المؤسسية على الأداء المؤسسي.

(2 - 5): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لغرض بيان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، فقد تم إجراء بعض المقارنات، التي تم عرضها على النحو الآتي:

1. من حيث بيئة الدراسة: أجريت الدراسات السابقة على الشركات الأمريكية والكندية، والشركات البريطانية، إضافة إلى أن بعض الدراسات أجريت في بعض الدول العربية في مجموعة من المنظمات. في حين تم تنفيذ الدراسة الحالية في بيئة المصارف التجارية بالكويت.
2. من حيث هدف الدراسة: تنوعت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة، التي هدفت إلى توضيح مدى التزام الشركات المساهمة والبنوك التجارية بمبادئ الحاكميه المؤسسية في الشركات، فيما عنيت الدراسة الحالية بالتحقق من التعرف على مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.
3. من حيث منهجية الدراسة: يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسة إستشكافية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، للبيانات التي سيتم جمعها من المستقصى منهم، من خلال الاستبانة. ثم تحليلها اعتماداً على جملة وسائل وأدوات إحصائية للوصول إلى الاستنتاجات التي تخدم أهداف الدراسة.

الـــفـــصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 -1): المقدمـــــة

(3 -2): منهج الدراسة

(3 -3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3 -4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(3 -5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 -6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 -7): صدق أداة الدراسة وثباتها

(3 -8): اختبار التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الاحصائي

(3-1): المقدمـــــة

هدفت الدراسة التعرف إلى أي مدى تلتزم المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، والتعرف على معوقات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف الكويتية، والتعرف على الإختلاف بين وجهات نظر مجموعات عينة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية. ولتحقيق هذه الأهداف تناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، والمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وكذلك أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

(3-2): منهج الدراسة

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو طريق يعتمد عليها الباحثون فى الحصول على بيانات وافية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعى وتسهم فى تحليل ظواهره، للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول المشكلة ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة به، ذلك لكونه من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث.

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الكويتية والبالغ عددها (9) مصارف. كما هو موضح بالجدول (3 ـ 1). أما عينة الدراسة فتكونت من ثلاثة فئات وهي العاملين في البنوك، وإدارة البنك ومدققي الحسابات الخارجيين، وبنسبة (20%) من فئة المديرين؛ و(10%) من فئة العاملين؛ و(100%) من فئة المدققين الخارجيين. وقد لجأ الباحث في تحديد حجم العينة من خلال أسلوب العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملاءمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل البنوك.

جدول (3 ـ 1): أسماء البنوك التجارية الكويتية وعدد أفراد عينة الدراسة من فئة المديرين والموظفين العاملين فيها والمدققين الخارجيين لها

الرقم	اسم البنك	عدد المديرين العاملين في المصرف	عدد العاملين في المصرف	عدد المدققين الخارجيين
1	بنك الأهلي الكويتي	13	332	4
2	بنك التمويل الكويتي	14	248	3
3	بنك الكويت الوطني	18	418	4
4	بنك التجاري الكويتي	12	288	3
5	بنك برقان	18	382	4
6	بنك الكويت الدولي	7	177	2
7	بنك بوبيان	14	324	4
8	بنك الأهلي المتحد	11	220	3
9	بنك الخليج	13	336	4
	المجموع	120	2725	31
	عددأفراد عينة الدراسة	24 = 0.20 * 120 مدير	272 = 0.10 * 2725 موظف	31 = 0.100 * 31 مدقق خارجي

وقد تم توزيع (381) استبانة، مقسمة على النحو الآتي: (50) للمديرين العاملين في المصارف الكويتية؛ (300) للعاملين في المصارف الكويتية؛ (31) للمدققين الخارجيين. تم استرداد (327) استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة (85.82 %) من الموزع، مقسمة على النحو الآتي: (24) للمديرين العاملين في المصارف الكويتية؛ (272) للعاملين في المصارف الكويتية؛ (31) للمدققين الخارجيين.

(3-4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3 ــ 2) يتبين إن المتغيرات الديمغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية وذلك من خلال عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي. فبالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية، فقد تبين أن نسبة المديرين العاملين في المصارف الكويتية ممن تتراوح عدد سنوات خدمتهم بالوظيفة الحالية من 6 – 10 سنوات (25%)، وأن ما نسبته (58%) هم ممن تتراوح عدد سنوات خدمتهم بالوظيفة الحالية من 11– 15 سنة، وأن (17%) هم ممن تزيد عدد سنوات خدمتهم بالوظيفة الحالية عن 16 سنة. وما يتعلق بفئة العاملين في المصارف الكويتية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف مبينة بالجدول (3 ــ 2). وهذا يظهر توزيع أفراد العينة على مستويات الخبرة العملية بشكل جيد. وهذا يعكس توزيع أفراد العينة على مستويات عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية بشكل جيد.

وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة من فئة العاملين في المصارف فقد أظهرت النتائج ان (12%) هم من حملة درجة الدبلوم، وأن (56%) من أفراد عينة الدراسة من فئة

العاملين في المصارف الكويتية هم من حملة شهادة البكالوريوس في اختصاصاتهم. وأن (32%) من أفراد عينة الدراسة من فئة العاملين في المصارف الكويتية هم من حملة شهادة الماجستير في اختصاصاتهم، وهذا يدل على الكفاءة العلمية لافراد عينة الدراسة من فئة العاملين في المصارف الكويتية. وما يرتبط بقئة المديرين والمدققين الخارجيين بظهر الجدول (3 ــ 2) التوزيع التكراري والنسب المئوية لهاتين الفئتين فيما يتعلق بالمؤهل العلمي.

وما يتعلق بمتغير التخصص العلمي حسب الشهادة فقد أشارت النتائج أن (88%) من فئة المدققين الخارجيين هم ممن حاصلين على درجة عامية في تخصص المحاسبة. وأن (6%) هم من المختصين بعلم إدارة الأعمال، وأخيراً، أن ما نسبته (6%) يمثلون الأفراد ممن اختصوا بالعلوم المالية والمصرفية، وتمكن هذه التخصصات أفراد عينة الدراسة من المدققين الخارجيين إدراك واجبات أعمالهم. وما يتعلق بفئتين عينة الدراسة من المديرين والعاملين في المصارف الكويتية يظهر الجدول (3 ــ 2) التوزيع التكراري والنسب المئوية لهاتين الفئتين فيما يتعلق بالتخصص العلمي.

جدول (3 ــ 2)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار			النسبة المئوية (%)		
			مدير	موظف	مدقق	مدير	موظف	مدقق
1	**العمر**	أقل من 30 سنة	–	74	3	–	27	10
		من 30 – 40 سنة	–	96	8	–	35	26
		من 41 – 50 سنة	17	69	16	71	25	52
		51 سنة فأكثر	7	33	4	29	12	13
2	**المؤهل العلمي**	دبلوم	–	33	–	–	12	–
		بكالوريوس	–	152	3	–	56	10
		ماجستير	18	87	25	75	32	80
		دكتوراه	6	–	3	25	–	10
		أخرى	–	–	–	–	–	–
3	**التخصص العلمي حسب الشهادة**	محاسبة	15	107	27	63	39	88
		إقتصاد	–	27	–	–	35	–
		إدارة أعمال	7	95	2	29	10	6
		مالية ومصرفية	2	43	2	8	16	6
		أخرى	–	–	–	–	–	–
4	**عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية**	5 سنوات فأقل	–	86	2	–	32	6
		من 6 – 10 سنوات	6	68	11	25	25	35
		من 11– 15 سنة	14	75	15	58	28	48
		أكثر من 16 سنة	4	43	3	17	16	10
5	**شهادة مهنية في المجال المحاسبي**	نعم	5	7	9	21	3	29
		لا	19	265	22	79	97	71
6	**نوع الشهادة المهنية**	CPA	1	7	4	20	100	44
		CMA	4	–	2	80	–	22
		JSPA	–	–	3	–	–	33
		أخرى	–	–	–	–	–	–

(5-3): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

اعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيانات على المصادر الآتية:

1. المصادر الثانوية:

اعتمد الباحث على الكتب والدوريات والمراجع والرسائل الجامعية والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة موضوع البحث، والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

2. المصادر الاولية:

تم الاعتماد على المصادر الأولية في جمع البيانات من خلال استبانه صممت خصيصا لهذا الغرض، وبالإعتماد على ما أورده الكُتاب والباحثين بخصوص مبادئ الحاكمية المؤسسية، وبالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة.

وقد وقعت الاستبانة في جزأين، هي:

(أولاً) القسم الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (7) فقرات. وهي (العمر؛ المؤهل العلمي ؛ التخصص العلمي حسب الشهادة ؛ وطبيعة العمل الوظيفي ؛ وعدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية ؛ والشهادة المهنية في المجال المحاسبي ؛ ونوع الشهادة المهنية).

(ثانياً) القسم الثاني: تضمن متغيرات تتعلق بمبادئ الحاكمية المؤسسية عبر (6) أبعاد رئيسة لقياسها وهي حقوق حملة الأسهم والمساهمين ؛ المعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين ؛ الإيفاء

بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها ؛ الالتزام بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة المهام الوظيفية ؛ الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة ؛ الالتزام والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة و(53) فقرة لقياسها.

وتكون المقياس من (53) فقرة تراوح مدى الاستجابة من (1- 5) وكان المقياس فيما يتعلق بالمخاطر على النحو الآتي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

(3-6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

للاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها سوف يقوم الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- أختبار الاتساق الداخلي Cronbach Alpha للتحقق من ثبات الاستبانة.
- اختبار (Kolmogorov - Smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد مستوى استجابة افراد العينة لمتغيرات الدراسة؛ والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) لقياس درجة تباعد الاستجابات عن وسطها الحسابي. ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار T لعينة واحدة (One sample T-test) للتحقق من التزام المصارف الكويتية بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وذلك للتحقق من وجود اختلاف بين آراء الجهات ذات العلاقة (إدارة المصارف الكويتية ؛ العاملين في المصارف الكويتية؛ المدققين الخارجيين) بالبنوك التجارية في مملكة البحرين حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

- اختبار Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصدر الاختلاف في حالة وجود اختلافات دلالة إحصائياً.

- مدى الالتزام، الذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

$$\text{مدى الالتزام} = \frac{\text{الالتزام العالي جداً} - \text{الالتزام المنخفض جداً}}{\text{الالتزام العالي جداً}}$$

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{1-5}{5} = 0.80$$

وعليه يصبح الالتزام كالآتي:

من 1 ــ 1.80 الالتزام منخفض جداً

من 1.81 ــ 2.61 الالتزام منخفض

من 2.62 ــ 3.42 الالتزام متوسط

من 3.43 ــ 4.23 الالتزام عالي

من 4.24 فأكثر الالتزام عالي جداً.

(3- 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم المحاسبة، وقد بلغ عدد المحكمين (3)، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم. وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%)، ينظر الملحق (1). مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

ب) ثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، تم اجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha. والذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة Cronbach Alpha على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد ($Alpha \geq 0.60$) معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية. انظر الجدول (3 ــ 3).

الجدول (3 ــ 3): معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	حقوق حملة الأسهم والمساهمين	12	0.909
2	المعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين	11	0.863
3	الإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها	7	0.857
4	الالتزام بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة المهام الوظيفية	9	0.893
5	الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة	9	0.877
6	الالتزام والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	5	0.851
	مبادئ الحاكمية المؤسسية	53	0.955

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003).

حيث يتضح من الجدول (3ــ3) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة هو (0.909) والمرتبط بحقوق حملة الأسهم والمساهمين، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كان (0.851) والمرتبط بمتغير الالتزام والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة وبشكل عام تبين أن معاملات الثبات تشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

(3- 8): اختبار التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الاحصائي

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم اجــراء اختبــار (Kolmogorov - Smirnov)، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توافر التوزيع الطبيعــي فــي البيانــات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتبــاط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها، كما هو معروض في الجدول (3 ــ 4).

وبالنظر إلى الجدول (3 ــ 4) وعند مستوى دلالة (0.05) فأكثر يتبين أن جميع المتغيرات كانت تتبع التوزيع الطبيعي. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر مــن (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة (Sekaran, 2003). حيث يتــضح أن قيمة التوزيع الطبيعي لأبعاد الدراسة تراوحت بين (1.253) الالتزام بمبادئ الإفــصاح والــشفافية بالمعلومات المنشورة و(1.106) للإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها. وأن جميــع أبعاد الاستبانة المحددة كانت جميعها تخضع إلى التوزيع الطبيعي. وهذا يدل على الأرتباط الجيد بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، والذي يؤكد على أن العلاقة بين هذه المتغيــرات لهــا القدرة على تفسير التأثير فيما بينها.

الجدول (3ـ4)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	البعد	Kolmogorov – Smirnov	مستوى الدلالة	النتيجة
1	حقوق حملة الأسهم والمساهمين	1.192	0.173	يتبع التوزيع الطبيعي
2	المعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين	1.119	0.163	يتبع التوزيع الطبيعي
3	الإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها	1.106	0.116	يتبع التوزيع الطبيعي
4	الالتزام بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة المهام الوظيفية	1.154	0.140	يتبع التوزيع الطبيعي
5	الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة	1.253	0.086	يتبع التوزيع الطبيعي
6	الالتزام والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	1.213	0.105	يتبع التوزيع الطبيعي

الـــفـــصل الرابع

نتائج التحليل وإختبار الفرضيات

(4-1) **:** المقدمـــــة

(4-2) **:** التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

(4-3) **:** إختبار فرضيات الدراسة

(4-1): المقدمـــــة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول متغيــرات الدراســة المعتمدة، وتم استخدام جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والأوســاط الحــسابية لتقــدير المستويات، والانحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسين، وفقاً للتالي:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

(4-2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: مدى التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين

لوصف مدى التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـــ1).

جدول (4 ــ 1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	3.96	1.08	7	عالي	3.61	1.01	7	عالي	2.84	1.24	8	متوسط	3.47
2	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله	3.96	0.91	7	عالي	3.47	0.93	8	عالي	2.61	1.20	11	منخفض	3.35
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل	4.08	0.93	3	عالي	3.39	0.95	10	متوسط	2.68	1.14	9	متوسط	3.38
4	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل الخاصة بمجلس إدارة المصرف	3.83	0.92	11	عالي	3.37	0.84	11	متوسط	2.55	1.18	12	منخفض	3.25
5	يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات علي النظام الأساسي في البنك	3.92	0.72	9	عالي	3.40	0.84	9	متوسط	2.68	1.11	9	متوسط	3.33
6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال البنك عن طريق إصدار أسهم جديدة	3.88	0.90	10	عالي	3.37	0.88	11	متوسط	3.39	1.09	3	متوسط	3.54
7	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	3.71	0.95	12	عالي	3.85	0.80	6	عالي	3.16	1.13	4	متوسط	3.57
8	يحق للمساهمين الإطلاع علي إجراءات الإفصاح الخاصة بالمصرف	4.08	0.65	3	عالي	3.94	0.63	3	عالي	2.90	1.27	7	متوسط	3.64
9	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تاثير التصويت	4.21	0.59	2	عالي	4.05	0.74	1	عالي	3.13	1.15	5	متوسط	3.80
10	تقدم إدارة البنك للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة	4.04	0.69	6	عالي	3.86	0.62	5	عالي	3.00	1.13	6	متوسط	3.63
11	يطلع المساهمون علي أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير علي البنك	4.08	0.65	3	عالي	3.95	0.64	2	عالي	3.58	1.03	2	عالي	3.87
12	يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي يقوم بها البنك من خلال تقارير الإفصاح	4.33	0.56	1	عالي جداً	3.92	0.75	4	عالي	3.61	0.95	1	عالي	3.95
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.01	0.80		عالي	3.68	0.80		عالي	3.01	1.13		متوسط	3.57

تشير بيانات الجدول رقم (4ـــ 1) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.57). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.01) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.01).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها المصارف تجاه **حقوق حملة الأسهم والمساهمين**، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 12" وهي يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي يقوم بها البنك من خلال تقارير الإفصاح احتلت المرتبة الأولى من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 11" والتي تنص على يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير على البنك. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 4" والمتمثلة بمشاركة المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل الخاصة بمجلس إدارة المصرف.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

ثانياً: مدى التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين

لوصف مدى التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـــ 2).

جدول (4 ــ 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
13	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحاكمية	4.00	0.59	10	عالي	3.83	0.54	10	عالي	3.42	1.06	4	متوسط	3.75
14	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	4.21	0.72	3	عالي	3.94	0.65	3	عالي	3.58	1.09	2	عالي	3.91
15	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم	4.29	0.62	2	عالي جداً	3.89	0.77	5	عالي	3.48	1.03	3	عالي	3.89
16	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	4.38	0.77	1	عالي جداً	3.87	0.90	7	عالي	3.26	1.15	6	متوسط	3.83
17	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة	4.08	1.08	8	عالي	3.81	0.71	11	عالي	3.87	0.99	1	عالي	3.92
18	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	4.21	0.91	3	عالي	3.95	0.66	2	عالي	3.13	0.81	9	متوسط	3.76
19	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	4.21	0.93	3	عالي	3.86	0.64	8	عالي	3.00	0.97	11	متوسط	3.69
20	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين	4.13	0.92	6	عالي	3.88	0.62	6	عالي	3.10	0.98	10	متوسط	3.70
21	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت الخاصة بمجلس إدارة المصرف	4.00	0.72	10	عالي	3.86	0.72	8	عالي	3.29	1.04	5	متوسط	3.72
22	تتوفر اليات ووسائل تعويضية فعالة لحمايه حقوق المساهمين	4.13	0.90	6	عالي	3.97	0.71	1	عالي	3.26	0.89	6	متوسط	3.78
23	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين	4.04	0.95	9	عالي	3.93	0.74	4	عالي	3.19	0.91	8	متوسط	3.72
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.15	0.83		عالي	3.89	0.70		عالي	3.33	0.99		متوسط	3.79

تشير بيانات الجدول رقم (4 ــ 2) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.79). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.15) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.33).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها المصارف **بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين** ، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 17" وهي يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة احتلت المرتبة الأولى من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 14" والتي تنص على يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 19" والمتمثلة بحماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

ثالثاً: مدى التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها

لوصف مدى التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها، لجــأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ــ3).

جدول (4 ــ 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
24	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون	4.38	0.65	1	عالي جداً	4.20	0.59	1	عالي	2.94	0.93	1	متوسط	3.84
25	يتم العمل علي تطوير اليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	3.96	0.59	4	عالي	4.01	0.67	2	عالي	2.94	1.00	1	متوسط	3.64
26	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3.75	0.69	6	عالي	3.93	0.70	4	عالي	2.94	0.96	1	متوسط	3.54
27	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	3.71	0.65	7	عالي	3.90	0.76	5	عالي	2.90	1.22	4	متوسط	3.50
28	يتم تصميم هيكل فعال للحماية من الإعسار المالي للبنك	4.04	0.56	3	عالي	3.94	0.52	3	عالي	2.77	1.26	5	متوسط	3.59
29	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لايجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق راس المال الخارجي والداخلي إلي المصرف	3.96	0.59	4	عالي	3.89	0.63	6	عالي	2.71	1.16	6	متوسط	3.52
30	يوجد الية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية البنك	4.13	0.72	2	عالي	3.88	0.72	7	عالي	2.68	1.25	7	متوسط	3.56
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.99	0.64		عالي	3.96	0.65		عالي	2.84	1.11		متوسط	3.60

تشير بيانات الجدول رقم (4 ــ 3) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.60). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.99) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (2.84).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها المصارف **بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها**، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 24" وهي يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون احتلت المرتبة الأولى من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 25" والتي تنص على يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 27" والمتمثلة بالسماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

رابعاً: مدى التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

لوصف مدى التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ــ4).

جدول (4 ــ 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
31	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة	4.29	0.62	1	عالي جداً	4.18	0.73	2	عالي	2.84	1.21	9	متوسط	3.77
32	يلتزم مجلس إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الإطراف ذات المصلحة	4.00	0.77	7	عالي	4.00	0.78	6	عالي	3.45	1.15	4	عالي	3.82
33	يراعي أعضاء مجلس إدارة المصرف مصلحة جميع المساهمين علي أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة	4.08	0.72	4	عالي	4.01	0.68	4	عالي	3.16	1.13	5	متوسط	3.75
34	يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة	3.92	0.72	9	عالي	3.85	0.75	9	عالي	2.90	1.27	8	متوسط	3.56
35	يعمل مجلس الإدارة علي تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	4.13	0.59	3	عالي	3.93	0.63	7	عالي	3.16	1.19	5	متوسط	3.74
36	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة	4.08	0.61	4	عالي	3.90	0.67	8	عالي	3.03	1.17	7	متوسط	3.67
37	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة	4.29	0.88	1	عالي جداً	4.19	0.56	1	عالي	3.61	1.09	1	عالي	4.03
38	يقوم المجلس بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال	4.08	0.61	4	عالي	4.07	0.69	3	عالي	3.52	0.96	2	عالي	3.89
39	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	4.00	0.75	7	عالي	4.01	0.68	4	عالي	3.52	1.06	2	عالي	3.84
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.10	0.70		عالي	4.02	0.69		عالي	3.24	1.14		متوسط	3.79

تشير بيانات الجدول رقم (4 ــ 4) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.79). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.10) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.24).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها **إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية**، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 37" وهي يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة قد جاءت في المرتبة الاولى، في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 38" والتي تنص على يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 34" والمتمثلة يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

خامساً: مدى التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة

لوصف مدى التزام مجلس المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ــ5).

جدول (4 ــ 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
40	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	3.88	0.85	4	عالي	4.06	0.78	2	عالي	3.61	1.12	2	عالي	3.85
41	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم	3.75	0.90	7	عالي	4.03	0.81	4	عالي	3.61	1.09	2	عالي	3.80
42	يؤدي الإفصاح إلي اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ علي حقوق المساهمين	3.92	0.83	2	عالي	4.04	0.77	3	عالي	3.26	1.15	6	متوسط	3.74
43	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	3.96	0.86	1	عالي	4.10	0.76	1	عالي	3.94	0.96	1	عالي	4.00
44	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	3.67	0.70	9	عالي	3.80	0.57	9	عالي	3.16	0.78	7	متوسط	3.54
45	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الإطراف ذات العلاقة	3.92	0.88	2	عالي	3.96	0.72	5	عالي	3.13	1.09	8	متوسط	3.67
46	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	3.88	0.85	4	عالي	3.94	0.71	6	عالي	3.13	0.99	8	متوسط	3.65
47	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلي الإفصاحات الإجبارية	3.75	0.74	7	عالي	3.91	0.69	8	عالي	3.29	1.07	4	متوسط	3.65
48	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	3.88	0.68	4	عالي	3.93	0.64	7	عالي	3.29	0.97	4	متوسط	3.70
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.84	0.81		عالي	3.98	0.72		عالي	3.38	1.02		متوسط	3.73

تشير بيانات الجدول رقم (4ــ 5) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

2. إن التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورةهي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.73). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.98) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.38).

3. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها المصارف الكويتية **بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة**، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 43 " وهي يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم قد جاءت في المرتبة الاولى في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 40" والتي تنص على يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 44" والمتمثلة يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.

4. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

سادساً: مدى التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها

لوصف مدى التزام مجلس المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ــ6).

جدول (4 ــ 6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها

ت	الفقرة	إدارة المصرف				العاملين في المصارف				المدققين الخارجيين				المتوسط الحسابي العام للفقرة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى الالتزام	
49	يراعي المصرف في اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية	3.75	0.85	3	عالي	4.00	0.74	3	عالي	3.16	0.93	2	متوسط	3.64
50	يساهم المصرف بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها	3.79	0.98	2	عالي	4.00	0.77	3	عالي	3.00	0.93	4	متوسط	3.60
51	يحرص المصرف على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية	3.67	0.82	5	عالي	3.98	0.74	5	عالي	2.94	1.03	5	متوسط	3.53
52	يحرص المصرف على تدريب العاملين فيه وتطوير مهاراتهم	3.75	0.90	3	عالي	4.04	0.77	2	عالي	3.16	1.04	2	متوسط	3.65
53	يحرص المصرف على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة و المجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية	3.88	0.80	1	عالي	4.10	0.76	1	عالي	3.35	1.11	1	متوسط	3.78
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.77	0.87		عالي	4.02	0.76		عالي	3.12	1.01		متوسط	3.64

تشير بيانات الجدول رقم (4 ــ 6) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها هي بشكل عام عالية وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.64). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.02) من بين الفئات الأخرى للالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.12).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات للفقرات التي تلتزم فيها المصارف الكويتية **بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها،** إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 53" وهي يحرص المصرف على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة والمجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية فقد جاءت بالمرتبة الاولى في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 52" والتي تنص على يحرص المصرف على تدريب العاملين فيه وتطوير مهاراتهم. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 51" والمتمثلة يحرص المصرف على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية.

3. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى أتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة.

(4-3): إختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة واختبارات تحليل التباين الأحادي، وإختبار Scheffee وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسة الاولى (HO_1)

لا تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 – 7).

جدول (4 – 7)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين	3.641	0.622	326	18.634	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 7) أن المصارف الكويتية تلتزم تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (18.634) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة

($\alpha \le 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_1) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثانية (HO_2)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 8).

جدول (4 ــ 8)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين	3.855	0.492	326	31.417	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 8) أن المصارف الكويتية تلتزم بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (31.417) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_2) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثالثة (HO_3)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 – 9).

جدول (4 – 9)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها	3.859	0.584	326	26.578	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 9) أن المصارف الكويتية تلتزم بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (26.578) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_3) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الرابعة (HO_4)

لا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 10).

جدول (4 ــ 10)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية	3.949	0.574	326	29.894	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 10) أن المصارف الكويتية تلتزم بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (29.894) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_4) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الخامسة (HO_5)

لا تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 11).

جدول (4 ــ 11)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة	3.908	0.554	326	29.643	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 11) أن المصارف الكويتية تلتزم بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (29.643) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_5) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة السادسة (HO_6)

لا تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة One Sample T-test، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 12).

جدول (4 ــ 12)

نتائج اختبار T لعينة واحدة لالتزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها	3.919	0.659	326	25.233	1.649	0.000

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 12) أن المصارف الكويتية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (25.233) وهي دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (1.649). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_6) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بإلتزاماتها ومسؤولياتها الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة السابعة (HO_7)

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ13).

جدول (4ــ13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية	4.000	0.405	3.901	0.300	3.166	0.817

يتضح من الجدول (4ــ13) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لــدى فئــة إدارة المــصرف. ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بتطبيــق مبــادئ الحاكميــة المؤسسية تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ــ14) يبين ذلك.

جدول (4ــ14)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
الالتــزام بتطبيــق مبــادئ الحاكميــة المؤســسية في المصارف الكويتية	بين المجموعات	15.70	2	7.85	52.627	3.023	0.000
	داخل المجموعات	48.33	324	0.14			
	المجموع	64.04	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ـ 14) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (52.627) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_7) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجموعات عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4 ـ 15) وقد تبين أن هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.8330*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.7350*) وذلك لصالح العاملين في المصارف الكويتية.

جدول (4ــ15)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ــ	0.0979	0.8330*
العاملين في المصارف	ــ	ــ	0.7350*
المدققين الخارجيين	ــ	ــ	ــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

وللتحقق من الإختلاف في كل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المعتمدة في الدراسة الحالية (الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية ؛ الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية ؛ الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية ؛ الالتزام بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة المهام الوظيفية في المصارف الكويتية ؛ الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة في المصارف الكويتية ؛ الالتزام بالوفاء بالالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة) تم تقسيم الفرضية إلى ستة فرضيات فرعية، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، كما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى (HO_{7-1})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـــ16).

جدول (4ـــ16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية	4.006	0.546	3.680	0.529	3.010	0.956

يتضح من الجدول (4ـــ16) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لـــدى فئـــة إدارة المـــصرف. ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول الالتزام تجاه حقوق حملـــة الأســـهم والمـــساهمين فـــي المصارف الكويتية تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ـــ17) يبـــين ذلك.

جدول (4ــ17)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية	بين المجموعات	15.96	2	7.98	23.445	3.023	0.000
	داخل المجموعات	110.26	324	0.34			
	المجموع	126.22	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ــ17) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (23.445)، بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-1}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجموعات عينة الدراسة حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4ــ18) وقد تبين أن هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بين إدارة

المصرف والعاملين في هذه المصارف بقيمة بلغت (0.3261*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.9961*) وذلك لصالح إدارة المصرف. وان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.6700*) وذلك لصالح العاملين في المصارف الكويتية.

جدول (4ـ18)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام البنوك التجارية الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ـــ	0.3261*	0.9961*
العاملين في المصارف	ـــ	ـــ	0.6700*
المدققين الخارجيين	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الفرعية الثانية (HO_{7-2})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين)

حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ــ19).

جدول (4ــ19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية	4.151	0.362	3.890	0.421	3.325	0.749

يتضح من الجدول (4ــ19) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لــدى فئــة إدارة المــصرف. ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين فــي المصارف الكويتية تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ــ20) يبــين ذلك.

جدول (4ـ 20)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية

Sig* مستوى الدلالة	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SOS	مصدر التباين S.O.V	
0.000	3.023	26.547	5.57	2	11.13	بين المجموعات	الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية
			0.21	324	67.95	داخل المجموعات	
				326	79.08	المجموع	

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ـ 20) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (26.547). بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-2}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الإلتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4 ـ 21) وقد تبين أن هناك

إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بين إدارة المصرف والعاملين في هذه المصارف بقيمة بلغت (0.2614*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.8260*) وذلك لصالح إدارة المصرف. وان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.5645*) وذلك لصالح العاملين في المصارف الكويتية.

جدول (4ـــ21)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ـــ	0.2614*	0.8260*
العاملين في المصارف	ـــ	ـــ	0.5645*
المدققين الخارجيين	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الفرعية الثالثة (HO_{7-3})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـــ22).

جدول (4ـــ22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	3.988	0.507	3.964	0.410	2.838	0.901

يتضح من الجدول (4ـــ22) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لـــدى فئـــة إدارة المـــصرف. ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المـــرتبطين بها في المصارف الكويتية تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ـــ23) يبين ذلك.

جدول (4ــ23)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
الالتـزام بالإيفـاء بمتطلبـات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية	بين المجموعات	35.71	2	17.85	76.298	3.023	0.000
	داخل المجموعات	75.83	324	0.23			
	المجموع	111.54	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ــ23) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية عند مستوى الدلالة $(\alpha \le 0.05)$. حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (76.298). بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-3}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4ــ24) وقد تبين أن

هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (1.1493*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (1.1261*) وذلك لصالح العاملين في المصارف.

جدول (4ـ24)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام البنوك التجارية الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ـــ	0.0232	1.1493*
العاملين في المصارف	ـــ	ـــ	1.1261*
المدققين الخارجيين	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الفرعية الرابعة ($HO_{7\text{-}4}$)

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين)

حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني فـــي ممارســـة مهمـــامهم الوظيفية وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـــ25).

جدول (4ـــ25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية	4.097	0.500	4.017	0.456	3.243	0.967

يتضح من الجدول (4ـــ25) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لـــدى فئـــة إدارة المـــصرف.

ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحـــادي One Way ANOVA والجدول (4ـــ26) يبين ذلك.

جدول (4ـ26)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية	بين المجموعات	17.210	2	8.605	30.847	3.023	0.000
	داخل المجموعات	90.382	324	0.278			
	المجموع	107.592	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ـ26) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (30.847). بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-4}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول إلتزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول

(4ــ27) وقد تبين أن هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.8534*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.7734*) وذلك لصالح العاملين في المصارف.

جدول (4ــ27)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	—	0.0800	0.8534*
العاملين في المصارف	—	—	0.7734*
المدققين الخارجيين	—	—	—

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الفرعية الخامسة (HO_{7-5})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين)

حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـــ28).

جدول (4ـــ28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة	3.842	0.560	3.975	0.485	3.379	0.796

يتضح من الجدول (4ـــ28) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لدى فئة العاملين في المصارف.

ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ـــ29) يبين ذلك.

جدول (4ـ29)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح و الشفافية بالمعلومات المنشورة

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة	بين المجموعات	9.971	2	4.985	17.897	3.023	0.000
	داخل المجموعات	90.255	324	0.278			
	المجموع	100.226	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ـ29) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح و الشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (17.897). بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-5}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول إلتزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح و الشفافية بالمعلومات المنشورة فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4 ـ 30) وقد تبين أن هناك

إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.4626*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.5951*) وذلك لصالح العاملين في المصارف.

جدول (4ــ30)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ـــ	0.1324	0.4626*
العاملين في المصارف	ـــ	ـــ	0.5951*
المدققين الخارجيين	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الفرعية السادسة ($HO_{7\text{-}6}$)

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الآحادي ومن خلال الاحصاءة F لقياس الإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين)

حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وكما مبين في جدول (4ـ31).

جدول (4ـ31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة

فئات عينة الدراسة	إدارة المصرف		العاملين في المصرف		المدققين الخارجيين	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	3.766	0.634	4.024	0.569	3.122	0.844

يتضح من الجدول (4ـ31) أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت لدى فئة العاملين في المصارف.

ولمعرفة دلالة إختلاف فئات عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والجدول (4ـ32) يبين ذلك.

جدول (4ــ32)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للإختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة

	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	بين المجموعات	23.233	2	11.616	31.749	3.023	0.000
	داخل المجموعات	118.547	324	0.365			
	المجموع	141.780	326				

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4ــ32) وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دلالة بقيمة بلغت (31.749). بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.023). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) (HO_{7-6}) وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول إلتزام المصارف الكويتية بالوفاء بإلتزاماتها ومسؤولياتها الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول

(4ـــ 33) وقد تبين أن هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بين إدارة المصرف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.6440*) وذلك لصالح إدارة المصرف؛ كما ان هناك إختلاف ذي دلالة إحصائية في التزام بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.9016*) وذلك لصالح العاملين في المصارف.

جدول (4ـــ 33)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لالتزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة

طبيعة العمل	إدارة المصرف	العاملين في المصارف	المدققين الخارجيين
إدارة المصرف	ـــ	0.2576	0.6440*
العاملين في المصارف	ـــ	ـــ	0.9016*
المدققين الخارجيين	ـــ	ـــ	ـــ

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

والجدول (4ـــ 34) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول (4ـ34)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		نتيجة الفرضية الصفرية
	T المحسوبة	T الجدولية	
لا تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	18.634	1.649	رفض
لا تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	31.417	1.649	رفض
لا تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	26.578	1.649	رفض
لا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	29.894	1.649	رفض
لا تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	29.643	1.649	رفض
لا تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	25.233	1.649	رفض
	F المحسوبة	F الجدولية	
لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)	52.627	3.023	رفض

الــــفــــصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1): النتائج

أثارت الدراسة الحالية جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات، وتوصلت إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

1. تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بشكل متوسط بوسط حسابي عام قدره (3.57). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.
2. تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين بشكل عالي بوسط حسابي عام قدره (3.79). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.
3. تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بشكل عالي بوسط حسابي عام قدره (3.60). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.
4. يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية بشكل عالي بوسط حسابي عام قدره (3.79). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

5. تلتزم لمصارف التجارية الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة بشكل عالي بوسط حسابي عام قدره (3.73). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام، في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

6. تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها بشكل عالي بوسط حسابي عام قدره (3.64). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة العاملين في المصارف هي الأكثر تقديراً في حين كانت فئة المدققين الخارجيين هي الأقل تقديراً.

7. وجود إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المدى الذي تلتزم به المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية (حقوق حملة الأسهم والمساهمين ؛ المعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين ؛ الإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها ؛ قواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية ؛ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة ؛ الوفاء بالإلتزمات والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

(5-2) : التوصيات

1. تسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.
2. حث المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.
3. دعم مشاركة المساهمون في إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسي في البنك.

4. الإهتمام في معاملة جميع المساهمين في المصارف الكويتية بشكل عادل.

5. العمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.

6. توفير وسائل وآليات تعويضية فعالة لحمايه حقوق المساهمين في المصارف الكويتية.

7. حث أعضاء مجلس إدارة المصارف الكويتية بمراعاة جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة.

8. حث مجلس إدارة المصارف الكويتية بالعمل ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.

9. إهتمام مجلس إدارة المصارف الكويتية بتحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.

10. العمل على حث المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها وذلك من خلال المساهمة بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها؛ والحرص على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية.

11. إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في دولة الكويت وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق المساهمين والالتزام بمضامين المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

(5-1): المراجع العربية

(5-2): المراجع الأجنبية

(5-1): المراجع العربية

1. أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية غزة.

2. أبو موسى، أشرف درويش، (2008)، "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3. بلال، محمد، (2005)، "دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات"، **المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية**، الجزء الأول، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.

4. جبير، إياد وليد، (2008)، "مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، عمان: الأردن.

5. جودة، فكري عبد الغني محمد، (2008)، "مدي تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية: دراسة حالة بنك فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

6. حبوش،محمد، (2007)، "مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

7. حسانين، أحمد سعيد قطب، (2009)، "التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره علي الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة: دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي"، بحث محكم، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد46 .

8. الحسيني، فلاح؛ والدوري، مؤيد، (2008)، "**إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

9. حماد، طارق عبدالعال، (2005)، "**حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادىء-التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف**" ،الدار الجامعية،الأسكندرية.

10. حماد، طارق عبد العال،(2007)، "**إدارة المخاطر أفراد - إدارات -شركات - بنوك**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

11. خليل، محمد أحمد، (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، السنة الخامسة والعشرون، العدد الاول، جامعة الزقازيق، بنها.

12. دهمش، نعيم؛ والهنيني، إيمان، (2008)، "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، المجلد 22، العدد 5: 1481 – 1512.

13. الدوسري، محسن ناصر ؛ والخشاوي، علي محمود، (2005)، "**دور الرقابة الداخلية في تطبيق مبادئ الحاكمية**"، مسابقة البحوث السادسة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت.

14. الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، "لجان المراجعة كاحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة**، المجلد 22، العدد الاول:179-218.

15. السريتي،السيد محمد، (2005)، "حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى مصر"، **المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية**، الجزء الأول، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.

16. السعدني، مصطفى حسن بسيونى،(2007)، "مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، **المؤتمر الدولي لمهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة**، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

17. سعيد، صفاء، (2005)، "دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات"، **ورقة عمل**، مقدمة إلى المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر.

18. سليمان،محمد، (2006)، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

19. سوليفان، جون، (2004)، "**مقابلة: مكتب الصحافة الفلسطيني**"، العدد 14.

20. شحاته، على، (2007)، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

21. الصياد، محمد، (2007)، "نبذة عن حوكمة الشركات وملخص عن القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال"، **ورقة عمل**، مقدمة إلى الهيئة العامة لسوق المال، مصر.

22. الطرمان، أنس محمد، (2009)، "**دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة.

23. العزايزة، ممدوح محمد، (2009)، "مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية غزة.

24. علي،عبدالوهاب؛ وشحاتة، شحاتة، (2007)، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الدار الجامعية،الاسكندرية.

25. عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، " العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات :مع دراسة تطبيقية"، بحث محكم، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 45 ، يناير .

26. فوزي، سميحة، (2003)، " تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، **ورقة عمل مقدمة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية.**

27. قباجة، عدنان عبد المجيد،(2008)، " **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

28. متولي، طلعت عبد العظيم، (2006)، " دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول.

29. مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2008)، "**الحاكمية المؤسسية**"، مصر.

30. مطر، محمد؛ والسويطي، موسى، (2008)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

31. مطر ، محمد ، ونو ر، عبد الناصر، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ، دراسة تحليليه مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي ،المجلد الثالث العدد الأول ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، كانون ثاني: 46 – 71.

32. المعهد المصرفي المصري، (2007)، "نظام الحوكمة في البنوك"، **مفاهيم مالية**، العدد السادس: 1-5.

33. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2007)، "**مبادئ حوكمة الشركات**".

34. مهران، عشري، (2005)، "الجوانب الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة"، **ورقة عمل مقدمه**، المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية.

35. ميخائيل، أشرف حنا،(2005)، " تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"، **بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، جمهورية مصر العربية.

36. نبيل، حمادي، (2008)، " التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

37. نور الدين، ناصر، (2005)، "مدخل مقترح لترشيد قرارات اختيار وتغيير ومكافأة مراقبي الحسابات في إطار حوكمة الشركات، **ورقة عمل مقدمه**، المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية.

38. يوسف، محمد حسن،(2007)، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، **ورقة عمل**، يونيو.

(5-2): المراجع الأجنبية

1. Ahn, Sungyoon & Choi, Wooseok, (2009), “The role of bank monitoring in corporate governance: Evidence from borrowers’ earnings management behavior”, **Journal of Banking & Finance**, Volume 33, Issue 2:425-434

2. Alexakis, Christos, (2005), “An empirical investigation of the visible effects of corporate governance: the case of Greece”, **Managerial Auditing Journal**, Vol.20, No.3: 673-684.

3. Cadbury,Sir A., (1992),"Committee on financial aspects of corporate governance",**HMSO:**16**.**

4. Caylor, Marcus L & Brown, Lawrence D, (2004), “Corporate Governance and Firm Performance “, **Working Paper**, Decembar 7.

5. Core, John E; Guay, Wayner & Rusticus, Tjomme, (2006), “Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns? An Examination of Firm Operating Performance and Investors’ Expectations”, **The Journal of Finance**, Vol.LXI, No.2: 655-687.

6. Doidge, Craig (2004), “Why do countries matter so much for corporate governance?”, **Finance Working Paper N. 50**.On line available. http://www.ssrn.com/abstract=580883

7. Frank Yu, (2006), “Corporate Governance and Earnings Management”,

8. Gopalsamy, N. (1998), “**Corporate Governance The New** Paradigm”, Wheeler Publishing, First Edition.

9. Guenther Kim, (2001), “Effective Web Governance Structures (Industry Overview), Online, March 2001, Cited on 15th Feb. http://www.findarticles.com.

10. IFAC, (2003), (International Federation of Accountants). “The Role of Financial Reporting and Auditing in Good Corporate Governance”, Speech on 24/5/2002. Cited on 5th Feb, http://www.ifac.org.

11. Kannan, R. (2003). (Personal Website of Kannan), “Indian Banking Today & Tomorrow”, Cited on 10th April, http://www.google.com.

12. Mitchell, K.J., Doyle, J.L., Serafini, T., Kennedy, T.E., Tessier-Lavigne, M., Goodman, C.S., Dickson, B.J. (1996), “Genetic analysis of Netrin genes in Drosophila: Netrins guide CNS commissural axons and peripheral motor axons”, **Neuron** 17(2): 203--215.

13. Nolan, Jane, (2010), “The influence of western banks on corporate governance in China”, **Asia Pacific Business Review**, Vol. 16, No. 3: 417–436.

14. Pinto, António Pedro Soares; Augusto, Mário Gomes & Gama, Paulo M., (2010), “Bank Relationships and Corporate Governance: A Survey of the Literature from the Perspective of SMEs”, **Portuguese Journal of Management Studies**, Vol. XV, NO. 1: 65-85

15. Sekaran, Uma, (2003), "**Research Methods for Business**", John Wiley & Sons, U.S.A.

16. Union of Arab Banks, (2007).

17. www.cipe.org

18. www.oecd.org

قائمة الملاحق

أولاً : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

ثانياً : أداة الدراسة (الاستبانة)

ثالثاً : الجداول الإحصائية لنتائج إختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

أولاً : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	الجامعة
1	أ.د. عبد الخالق الراوي	محاسبة	جامعة الإسراء
2	أ.د. محمد أبو نصار	محاسبة	الجامعة الأردنية
3	د. مضر عبد اللطيف	محاسبة	الشرق الأوسط

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

م/ استبانة بحث ميداني

السادة مديري البنك والعاملين فيه ومدققي الحسابات الخارجية المحترمون

تحية طيبة

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة لدراسة "**مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**"، راجين التفضل بالإطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم. حيث أن إستكمال الإجابة عن كافة عبارات الإستبانة والدقة في الإجابة ستنعكس بالتاكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها، علماً بأن كافة المعلومات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العملي.

شاكرين لكم تعاونكم مع التقدير ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛

الباحث

الخصائص الديمغرافية

(1) العمر

أقل من 30 سنة	☐	من 30 – 40 سنة	☐
من 41 – 50 سنة	☐	51 سنة فاكثر	☐

(2) المؤهل العلمي

دبلوم	☐	بكالوريوس	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐
أخرى	☐		

(3) التخصص العلمي حسب الشهادة

محاسبة	☐	إقتصاد	☐
إدارة أعمال	☐	مالية ومصرفية	☐
أخرى	☐		

(4) عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية

5 سنوات فأقل	☐	من 6 ــ 10 سنوات	☐
من 11 ــ 15 سنة	☐	أكثر من 16 سنة	☐

(5) هل تحمل شهادة مهنية في المجال المحاسبي

نعم	☐	لا	☐

(6) نوع الشهادة المهنية

CPA	☐	CMA	☐
JSPA	☐	أخرى	☐

الفرضية الاولى ونصها : "لا تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين					
2	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله					
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل					
4	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل الخاصة بمجلس إدارة المصرف					
5	يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات علي النظام الأساسي في البنك					
6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال البنك عن طريق إصدار أسهم جديدة					
7	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة					
8	يحق للمساهمين الإطلاع علي إجراءات الإفصاح الخاصة بالمصرف					
9	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت					
10	تقدم إدارة البنك للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة					
11	يطلع المساهمون علي أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير علي البنك					
12	يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي يقوم بها البنك من خلال تقارير الإفصاح					

الفرضية الثانية ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين "

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
13	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحاكمية					
14	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي					
15	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم					
16	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم					
17	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة					
18	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية					
19	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة					
20	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمن					
21	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت الخاصة بمجلس إدارة المصرف					
22	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحمايه حقوق المساهمن					
23	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمن					

الفرضية الثالثة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
24	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون					
25	يتم العمل علي تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء					
26	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
27	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية					
28	يتم تصميم هيكل فعال للحماية من الإعسار المالي للبنك					
29	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلي المصرف					
30	يوجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية البنك					

الفرضية الرابعة ونصها : " لا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية "

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
31	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة					
32	يلتزم مجلس إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الإطراف ذات المصلحة					
33	يراعي أعضاء مجلس إدارة المصرف مصلحة جميع المساهمين علي أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة					
34	يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة					
35	يعمل مجلس الإدارة علي تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال					
36	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة					
37	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة					
38	يقوم المجلس بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال					
39	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة					

الفرضية الخامسة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة "

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
40	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء					
41	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم					
42	يؤدي الإفصاح إلي اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ علي حقوق المساهمين					
43	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم					
44	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي					
45	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدلالة لجميع الإطراف ذات العلاقة					
46	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
47	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلي الإفصاحات الإجبارية					
48	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته					

الفرضية السادسة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
49	يراعي المصرف في اتخاذ قراراته القوانين واللوائح المحلية السارية					
50	يساهم المصرف بقسط معقول في تجميل البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع من حولها					
51	يحرص المصرف على تقديم المنح والتبرعات المادية والعينية للجامعات والجمعيات الخيرية					
52	يحرص المصرف على تدريب العاملين فيه وتطوير مهاراتهم					
53	يحرص المصرف على تقديم المعلومات الحديثة الخاصة بالمهنة لأعضاء الهيئة العامة و المجتمع عن طريق عقد المؤتمرات العلمية					

ثالثاً : الجداول الإحصائية لنتائج إختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

الفرضية الاولى ونصها : "لا تلتزم المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين"

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sumone	327	3.6412	.62223	.03441

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Sumone	18.634	326	.000	.64118	.5735	.7089

الفرضية الثانية ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين"

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sumtow	327	3.8557	.49254	.02724

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Sumtow	31.417	326	.000	.85571	.8021	.9093

الفرضية الثالثة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها"

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sumthree	327	3.8598	.58496	.03235

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Sumthree	26.578	326	.000	.85976	.7961	.9234

الفرضية الرابعة ونصها : " لا يلتزم مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهامهم الوظيفية "

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumfour	327	3.9497	.57449	.03177

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumfour	29.894	326	.000	.94971	.8872	1.0122

الفرضية الخامسة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة "

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumfive	327	3.9089	.55448	.03066

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumfive	29.643	326	.000	.90894	.8486	.9693

الفرضية السادسة ونصها : " لا تلتزم المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها "

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumsix	327	3.9199	.65948	.03647

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumsix	25.223	326	.000	.91988	.8481	.9916

الفرضية الفرعية الاولى (HO_{7-1})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

Descriptives

Sumone

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	24	4.0069	.54668	.11159	3.7761	4.2378	3.08	5.00
2.00	272	3.6808	.52933	.03210	3.6176	3.7439	2.17	5.00
3.00	31	3.0108	.95664	.17182	2.6599	3.3617	1.25	4.58
Total	327	3.6412	.62223	.03441	3.5735	3.7089	1.25	5.00

ANOVA

Sumone

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	15.958	2	7.979	23.445	.000
Within Groups	110.261	324	.340		
Total	126.218	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Sumone
Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.32618*	.12422	.033	.0207	.6317
	3.00	.99619*	.15861	.000	.6062	1.3862
2.00	1.00	-.32618*	.12422	.033	-.6317	-.0207
	3.00	.67001*	.11058	.000	.3981	.9419
3.00	1.00	-.99619*	.15861	.000	-1.3862	-.6062
	2.00	-.67001*	.11058	.000	-.9419	-.3981

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الفرعية الثانية (HO_{7-2})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم والمساهمين في المصارف الكويتية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

Descriptives

Sumtow

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	95% Confidence Interval for Mean Upper Bound	Minimum	Maximum
1.00	24	4.1515	.36232	.07396	3.9985	4.3045	3.64	4.91
2.00	272	3.8900	.42119	.02554	3.8398	3.9403	2.91	4.91
3.00	31	3.3255	.74957	.13463	3.0506	3.6005	1.73	4.82
Total	327	3.8557	.49254	.02724	3.8021	3.9093	1.73	4.91

ANOVA

Sumtow

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	11.135	2	5.567	26.547	.000
Within Groups	67.950	324	.210		
Total	79.085	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Sumtow
Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
1.00	2.00	.26148*	.09752	.029	.0217	.5013
	3.00	.82600*	.12451	.000	.5198	1.1322
2.00	1.00	-.26148*	.09752	.029	-.5013	-.0217
	3.00	.56453*	.08681	.000	.3510	.7780
3.00	1.00	-.82600*	.12451	.000	-1.1322	-.5198
	2.00	-.56453*	.08681	.000	-.7780	-.3510

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الفرعية الثالثة (HO_{7-3})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول الالتزام بالإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المرتبطين بها في المصارف الكويتية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

Descriptives

Sumthree

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	24	3.9881	.50712	.10352	3.7740	4.2022	2.71	4.86
2.00	272	3.9648	.41003	.02486	3.9159	4.0138	2.71	4.86
3.00	31	2.8387	.90105	.16183	2.5082	3.1692	1.29	4.29
Total	327	3.8598	.58496	.03235	3.7961	3.9234	1.29	4.86

ANOVA

Sumthree

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	35.716	2	17.858	76.299	.000
Within Groups	75.833	324	.234		
Total	111.549	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Sumthree

Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.02328	.10302	.975	-.2300	.2766
	3.00	1.14939*	.13154	.000	.8259	1.4729
2.00	1.00	-.02328	.10302	.975	-.2766	.2300
	3.00	1.12610*	.09171	.000	.9006	1.3516
3.00	1.00	-1.14939*	.13154	.000	-1.4729	-.8259
	2.00	-1.12610*	.09171	.000	-1.3516	-.9006

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الفرعية الرابعة (HO_{7-4})

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام مجلس إدارة المصارف الكويتية بقواعد واخلاقيات العمل المهني في ممارسة مهمامهم الوظيفية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

Descriptives

sumfour

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	24	4.0972	.50047	.10216	3.8859	4.3086	2.89	5.00
2.00	272	4.0172	.45675	.02769	3.9626	4.0717	2.89	5.00
3.00	31	3.2437	.96755	.17378	2.8888	3.5986	1.44	4.89
Total	327	3.9497	.57449	.03177	3.8872	4.0122	1.44	5.00

ANOVA

sumfour

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	17.210	2	8.605	30.848	.000
Within Groups	90.382	324	.279		
Total	107.593	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumfour

Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.08007	.11247	.776	-.1965	.3566
	3.00	.85349*	.14360	.000	.5004	1.2066
2.00	1.00	-.08007	.11247	.776	-.3566	.1965
	3.00	.77343*	.10012	.000	.5272	1.0196
3.00	1.00	-.85349*	.14360	.000	-1.2066	-.5004
	2.00	-.77343*	.10012	.000	-1.0196	-.5272

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الفرعية الخامسة (HO7-5)

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام المصارف الكويتية بمبادئ الإفصاح والشفافية بالمعلومات المنشورة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

Descriptives

sumfive

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	95% Confidence Interval for Mean Upper Bound	Minimum	Maximum
1.00	24	3.8426	.56076	.11447	3.6058	4.0794	2.67	4.89
2.00	272	3.9751	.48584	.02946	3.9171	4.0331	2.67	4.89
3.00	31	3.3799	.79700	.14314	3.0876	3.6723	1.67	4.89
Total	327	3.9089	.55448	.03066	3.8486	3.9693	1.67	4.89

ANOVA

sumfive

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	9.971	2	4.986	17.897	.000
Within Groups	90.256	324	.279		
Total	100.227	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumfive
Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
1.00	2.00	-.13249	.11239	.500	-.4089	.1439
	3.00	.46266*	.14350	.006	.1098	.8156
2.00	1.00	.13249	.11239	.500	-.1439	.4089
	3.00	.59515*	.10005	.000	.3491	.8412
3.00	1.00	-.46266*	.14350	.006	-.8156	-.1098
	2.00	-.59515*	.10005	.000	-.8412	-.3491

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الفرعية السادسة (HO7-6)

لا يوجد إختلاف ذي دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (مديري المصارف ؛ العاملين في المصارف ؛ المدققين الخارجيين) حول التزام المصارف الكويتية بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

Descriptives

sumsix

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	24	3.7667	.63429	.12947	3.4988	4.0345	2.60	4.80
2.00	272	4.0243	.56946	.03453	3.9563	4.0922	2.60	5.00
3.00	31	3.1226	.84487	.15174	2.8127	3.4325	1.00	4.60
Total	327	3.9199	.65948	.03647	3.8481	3.9916	1.00	5.00

ANOVA

sumsix

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	23.233	2	11.617	31.749	.000
Within Groups	118.547	324	.366		
Total	141.781	326			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumsix
Scheffe

(I) Code	(J) Code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	-.25760	.12880	.137	-.5743	.0591
	3.00	.64409*	.16446	.001	.2397	1.0485
2.00	1.00	.25760	.12880	.137	-.0591	.5743
	3.00	.90168*	.11466	.000	.6197	1.1837
3.00	1.00	-.64409*	.16446	.001	-1.0485	-.2397
	2.00	-.90168*	.11466	.000	-1.1837	-.6197

*. The mean difference is significant at the .05 level.